وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة

التخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

الموضوع:

أثر حوكمة الشركات في جودة القوائم المالية

إعداد الطالبة:
-بن معمر يمينة

إشراف الأستاذ:
د.ولد محمد عيسى محمود

أعضاء لجنة المناقشة:

أ-يخلف عبدالله	جامعة مستغانم	رئيسا
د-ولد محمد عيسى محمود	جامعة مستغانم	مقررا
أ-بادن عبد القادر	جامعة مستغانم	ممتحنا

السنةالجامعية:2014-2015

تمهيد

إنأحدأهمدوافعالاهتمامبتطبيققواعدحوكمةالشركاتهوإعادةثقةالمتعاملينفيأسواقالأوراقالمالية،التيتأثرتالانهياراتوحالاتالفشلالا تيأصابتالكثيرمنالشركاتالعملاقة،والتيترجعفيمعظمهاإلىعدمدقةالبياناتوالمعلوماتالمحاسبية في القوائم والتقارير المالية وماتتضمنهمنأخطاء؛لذافإنأحدالمبادئالأساسيةالتيتقومعليهاعمليةحوكمةالشركاتهومبدأالإفصاحوالشفافيةومايحملفيطيا تهمنإعدادومراجعةالمعلوماتوالإفصاحعنهابمايتفقوالمعاييرعاليةالجودةوأنيتمتوفيرهاللمستخدمينفيالوقتالملائموبالتكلفةالملائمة.فجودة القوائم المالية موضوع واسع, وقد ازداد الاهتمام به في السنوات الأخيرة,لأن العديد من الجهات ذات المصحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة من مجلس الإدارة,ومما لا شك فيه أن القصور في متطلبات الشفافية والجودة يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة,الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرارات من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات ويؤدي إلىإفلاس الشركات وانهيار الأسواق المالية.

وللإلمام بهذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث هي كما يلي:

المبحث الأول: القوائم المالية.

المبحث الثاني:عرض القوائم المالية.

المبحث الثالث: حوكمة الشركات ودورها في جودة القوائم المالية.

المبحث الأول:القوائم المالية.

إن القوائم المالية تعتبر المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين لتقديم معلومات محاسبية كمية للعديد من الأطراف.فان فهم هذه القوائم المالية ومعرفة القواعد المحاسبية التي تحكم إعداد البيانات والتقارير من قبل المستخدمين أصبح أمرا ضروريا.

المطلب الأول:تعريف القوائم المالية.

ان اعداد القوائم المالية وتقديمها للمستخدمين من قبل العديد من المؤسسات الموجودة حول العالم قد أسهم بقدر كبير في نشر الثقافة المحاسبية لدى هؤلاء,لكن رغم أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة من بلد لأخر الا أن هناك فروقا بينهما فيها ظروف اجتماعية واقتصادية وقانونية تحكمها البيئة المحيطة بالنظام المحاسبي,ان هذه الظروف المختلفة قد أدت إلى استخدام تعاريف مختلفة للقوائم المالية,مما نتج عن هذا الاختلاف استخدام معايير مختلفة في الاعتراف بعناصر القوائم المالية وفي إعطاء أسس مختلفة للقياس.

فالقوائم المالية هي"الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية"[1],وتشمل القوائم المالية عادة"قائمة المركز المالي(الميزانية),قائمة الدخل(جدول حسابات النتائج),قائمة تدفقات النقدية(جدول تدفقات الخزينة),قائمة الأرباح المحتجزة(قائمة التغير في الأموال الخاصة)[2].

كما عرفت القوائم المالية أيضا بأنها تعتبر وسيلة اتصال مرتبة وموضوعة بصورة رسمية تعكس الوضع المالي للمؤسسة,ولكي يوضع أي عنصر ضمن

القوائم المالية ويمكن قياسه بصورة كافية مثل الأصول,الخصوم,المصاريفوالايرادات,يجب أن تكون فيدت في الدفاتر من خلال مبدأ القيد المزدوج,كما يجب أن تتمتع بالخصائص الأساسية التي تجعل المعلومات لمحاسبية مفيدة[3].

كما تعرف القوائم المالية بأنها القوائم التي تعكس عملية تجميع و التبويب و التلخيص النهائي للبيانات المحاسبية[4].

[1] فالتر وروبرت ميجس,المحاسبة المتوسطة,دار المريخ,الرياض,2003,ص43.

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي,المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية,المكتب الجامعي الحديث,الاسكندرية,2007,ص13,

[3] محمود محمد عبد ربه,العلاقة بين التقارير ومراقبي الحسابات وكفاءة الأسواق المالية,ادوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الادارة وتنمية الموارد,المنظمة العربية للتنمية الادارية,القاهرة,2006,ص153.

[4] مصطفى صالح سلامة,'نظم المعلومة المحاسبية',دار البداية,عمان,الأردن,الطبعة الأولى,2010,ص 11.

وهناك تعريف أخر:

القوائم المالية:هي أرقام تعبر عن العمليات التي قامت بها المنظمة خلال السنة المالية مرتبة حسب الهدف من إعدادها فهناك قوائم تقيس الوضع الحالي للمنظمة من حيث المديونية و الدائنين وهناك قوائم تقيس صافي الدخل من حيث الإرادات و المصروفات و أخرى خارجة[1].

كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي يتولى سنويا إعداد كشوف مالية, والكشوف المالية الخاصة بالكيانات غير المتغيرة تشتمل على[2]:

- الميزانية.
- جدول حساب النتائج.
- جدول سيولة الخزينة.
- جدول تغير الأموال الخاصة.
- ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة, ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب لنتائج.

الكشوف المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط و التلخيص و الهيكلة.

وهذه المعلومات يتم جمعها و تحليلها و تفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميع تعرض في الكشوف المالية في شكل فصول و مجاميع.ويحدد مدى اتساع مبدأ الأهمية البالغة مدى اتساع عملية

تجميع هذه,وكذلك مدى توازن بين =

- المنافع الموفرة للمستعملين بواسطة انتشار إعلام مفصل.
- التكاليف المحتملة سواء لإعداد ونشر هذا الإعلام لاستعماله.

[1] محمد الصيرفي,'تعلم كيفية تحديد هيكل المالي و قراءة قوائمك المالية' ,دار الفكر الجامعي الإسكندرية,مصر,2007,ص 41.

[2] الجريدة الرسمية,القرار المتضمن قواعد ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها, العدد19 بتاريخ19مارس 2009,ص 22.

تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية مسيري الكيان.ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية.ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن ينشرها الكيان.

يحدد وضوح كل مكون من المكونات الكشوف المالية, ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة بطريقة دقيقة:

- طبيعة الكشوف المالية (لحسابات فردية أوحسابات مدمجة أو حسابات مركبة).
- تاريخ الإقفال.
- العملة التي تقدم بها و المستوى المجبور.

وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية الكيان:

- عنوان مقر الشركة, الشكل القانوني, مكان النشاط و البلد الذي سجلت فيه.
- الأنشطة الرئيسية,وطبيعة العمليات المنجزة.
- اسم الشركة الأم و تسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الاقتضاء.
- معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

تقدم الكشوف المالية إجباريا بالعملة الوطنية, ويمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في الكشوف المالية إلى ألف وحدة[1].

توفر الكشوف المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة من ذلك أن:

- كل فصل من فصول الميزانية,حساب النتائج و جدول سيولات الأموال يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة.
- يشمل الملحق على معلومات ذات صبغة مقارنة في شكل سردي وصفي ورقمي.

إذا حدث عقب تغيير لطريقة التقييم أن أحد الفصول المرقمة لأحد الكشوف المالية مالا يمكن مقارنته بفصل السنة المالية السابقة,فمن الضروري تكييف السنة المالية لجعل عملية المقارنة أمرا ممكنا.

[1] الجريدة الرسمية, القرار المتضمن قواعد ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها,مرجع سبق ذكره,ص ص 22 -23,

وعدم توافر المقارنة(بفعل وجود مدة للسنة المالية مختلفة أو لأي سبب أخر)فانه يجب توضيح إعادة ترتيب أو التعديلات على المعلومات الرقمية التي تجري على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة في الملحق[1].

المطلب الثاني:خصائص القوائم المالية.

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين,كما توصف القوائم المالية غالبا بأنها تظهر بصورة صادقة و عادلة وتتمثل الخصائص النوعية الأساسية في الأتي:

- ✓ القابلية للفهم.
- ✓ الملائمة.
- ✓ المصداقية.
- ✓ القابلية للمقارنة.

1- القابلية للفهم:إن إحدى الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين,لهذا الفرص فانه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال و النشاطات الاقتصادية و المحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من عناية,وعلى كل حال فانه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها

في القوائم المالية إذ كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة من الصعب فهمها من قبل المستخدمين[2].

2- الملائمة:تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار,وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين يساعدهم في تقييم الأحداث الماضية و الحاضرة و المستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

3- المصداقية:لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها و تتسم المعلومات بالمصداقية و إذ كانت خالية من الأخطاء الهامة و التحيز و كان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو المتوقع أن تعبر عنه.

[1] الجريدة الرسمية,القرار المتضمن قواعد ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها,مرجع سبق ذكره,ص 23.

[2] أمين السيد أحمد لطفي,إعداد القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية,دار النشر الشفافة,الإسكندرية,مصر,الطبعة الأولى,2008,ص ص 50 -51.

ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوق فيها بطبيعتها أو طريقة تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها موضع نزاع قانوني فان اعتراف المنشأة بكامل المطلب المطالب به في الميزانية يعد غير مناسب في حين انه يكون من المناسب الإفصاح عن المبلغ مع الظروف المحيطة بالمطالبة ب:

3-1 الجوهر قبل الشكل:لكي تعبر المعلومات تعبيرا صادقا عن العمليات المالية و الأحداث الأخرى التي تفهم أنها تعبر عنها فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها طبقا لجوهرها و حقيقتها الاقتصادية و ليس لمجرد شكلها القانوني

3-2 الحياد:يجب أن تتصف المعلومات المعروضة في القوائم المالية بالحياد و الخلو من التحيز حتى تتصف بالمصداقية و لا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تركز على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا.

3-3الحيطة و الحذر:من المتوقع أن يواجه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة و اللازمة لكثير من الأحداث و الظروف التي تمكن تجنبها مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل و تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة و متطلبات الضمانات التي يمكن أنتحدث,ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها و من خلال ممارسة الحيطة و الحذر عند إعداد القوائم المالية[1].

3-4 الاكتمال:من اجل أن تتصف بالمصداقية يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهداف النسبية و التكلفة,أن أي حدث في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وهكذا تصبح غير صادقة وغير ملائمة.

4- القابلية للمقارنة:يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي و في الأداء.كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية و أدائها والتغيرات في مراكزها المالية.

[1] أمين السيد أحمد لطفي ,إعداد القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية ,مرجع سبق ذكره,ص ص 51 55.

وعليه فان أهمية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة و الأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت في المنشأة وعبر الزمن لتلك المنشأة وعلى أساس ثابت للمنشآت المختلفة[1].

المطلبالثالث:أهمية القوائم المالية.

إن القوائم المالية هي الأداة التي يتم عن طريقها توضيح نتائج معاملات الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة و تحديد المركز المالي للوحدة في نهاية الفترة و المستفيدون من بيانات القوائم المالية عديدون منهم المساهم , المستثمر,مسؤول الضرائب و غيرهم.ويقوم هؤلاء بتحديد مرافقهم و معاملاتهم مع الوحدة الاقتصادية التي تعود لها القوائم وإنما أيضا على صعيد الوحدات و الكيانات الاقتصادية الأخرى.

وفعالية القوائم المالية كأداة لترشيد القرار الاقتصادي تعتمد في المقام الأول على مدى صحة البيانات التي تحتويها, وتعتمد صحة البيانات المالية على مدى صحة المبادئ المستخدمة في إعداد البيانات[2].

[1] أمين السيد أحمد لطفي, 'إعداد القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية' , مرجع سبق ذكره, ص 55.

[2] محمد عباس يدوي,'المحاسبة المالية المتقدمة',دار الجامعية الجديدة,الإسكندرية,مصر,2002,ص 136.

المبحث الثاني:عرض القوائم المالية.

تشكلالقوائمالماليةفيمجملهامخرجاتالنظامالمحاسبيالمالي،وتنقسمهذهالمخرجاتإلىقسمين:
القوائمالماليةالأساسية،وأخرىمكملةأوملحقة .
ولقدحددالنظامالمحاسبياليمجموعةمتكاملةمنالقوائمالماليةالتييتعينعلىكافةالمؤسساتإعدادهابصفةدورية،وهي :
الميزانية،حسابالنتائج،قائمةتدفقاتالخزينة،جدولتغيراتالأموالالخاصة،ملحقيبينالقواعدوالطرقالمحاسبيةالمستعملةويوفرمعلوما تمكملةعنالقوائمالماليةالسابقة.

المطلب الأول:محتوى وشكل القوائم المالية.

يتعين على كل مؤسسة تدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي تولي سنويا إعداد قوائم مالية,فبالإضافةإلى الميزانية و جدول حساب النتائج اللذان ثم إحداثعليهما بعض التعديلات ثم إضافة جدول تدفقات الخزينة,جدول تغيرات الأموال الخاصة و الملاحق[1].

فقد فرضالنظامالمحاسبياليمجموعةمنالقواعدوالتعليماتالتييتعينعلىالمؤسساتالأخذ بهاأثناءإعدادوتقديمالقوائمالمالية[2]:
فالقوائمالماليةهيمجموعة كاملةمنالوثائقالمحاسبيةوالماليةالتيتسمحبتقديمصورةعادلةعن الوضعية المالية,الأداء,خزينة المؤسسة في نهاية الدورة.والقوائمالماليةالخاصةبالمؤسساتغيرالصغيرةالوضعيةتشتملعلى:

- الميزانية.
- حسابالنتائج.
- قائمةتدفقاتالخزينة.
- جدولتغيراتالأموالالخاصة.
- ملحقيبينالقواعدوالطرقالمحاسبيةالمستعملة،ويوفرمعلوماتمكملةللميزانيةوحساباتالنتائج.

[1] شعيب شنوف, 'محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدوليةIAS /IFRS',مكتبة الشركة الجزائرية بوداود ,الجزائر,2009,ص25.
[2]الجريدة الرسمية الجزائرية, القرارالمؤرخفي 23 رجب 1429 الموافقل 26 يوليوسنة 2008
المتضمنقواعدالتقييموالمحاسبةومحتوىالكشوفالماليةوعرضهاوكذامدونة الحسابات وقواعد سيرها العدد 19,المواد رقم1.210,2.210,3.210,4.210,5.210,ص ص 22-23.

وتحتوي القوائم المالية على:

1-**الميزانية:** الميزانية هي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة) تاريخ إعداد القائمة(، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تميزها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل مكونات لقوائم المالية الأخرى :

حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية[1] وللميزانية جانبان، ويسمى الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة اتجاه الآخرين، والثاني بالأصول أو الموجودات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المؤسسة والتزاما بأصول المؤسسة وحقوقها على الآخرين[2].

- عرفت المادة 32 من المرسوم التنفيذي 156/08 الميزانية كالتالي: "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول و عناصر الخصوم مع الفصل بين العناصر الجارية و العناصر الغير جارية"[3]

2-الأهمية: تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة, والتزامات المؤسسة لدائنيها وحق ملاك على صافي أصول المؤسسة, وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة. ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:

- حساب معدلات العائد،
- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة،
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد سيولة المؤسسة ومرونتها المالية[4].

---

[1] عباس مهدي الشيرازي, نظرية المحاسبة, دار السلاسل للنشر و التوزيع, الكويت, 1990, ص ص 215-216.

[2] وليد ناجي الحيالي, المحاسبة المتوسطة, الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك, 2007, ص61, www.ao-academy.org /library.html

[3] عبد الرحمان عطية, المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي, دار النشر جيلطي , الجزائر, 2009, ص10.

[4] دوناكيسو جيري ويجانت, تعريب أحمد حامد حجاج وسلطان المحمد سلطان, المحاسبة المتوسطة, الجزء الأول, دار المريخ للنشر, الرياض, المملكة العربية, السعودية, 1999, ص224.

-المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية: تصنف الميزانية الأصول و الخصوم وبصورة منفصلة[1]:

ا- الأصول:

تتكونالأصولمنالمواردالتيتسيرهاالمؤسسةبفعلأحداثماضية،والموجهةلأنتوفرلهامنافعاقتصاديةمستقبلية .

وتشكلعناصرالأصولالموجهةلخدمةنشاطالمؤسسةبصورةدائمةأصولاغيرجارية،تشكلأصولاجارية,أماالأصولالتيليستلهاهذ هالصفةبسببوجهتهافإنها أصولا جارية.

1-أصول جارية: وهي الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال,أو تلك الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية.وتتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي[2]:

- **التثبيتات غير المادية:** وهو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي,مراقب ومستعمل من طرف المؤسسة في ايطار أنشطتها العادية.ويقصد به تلك التثبيتات المعنوية(غير ملموسة)التي تحتوي على العموم تراخيص أو إجازات الاستعمال,المحلات التجارية المكتسبة,العلامات التجارية,البرامج المعلوماتية,براءات الاختراع,حقوق التأليف,مصاريف التطوير الخاصة بالقيم الثابتة,فارق الاقتناء....الخ.
- **التثبيتات المادية:** وهو أصل عيني تحوزه المؤسسة من أجل إنتاج,تقديم خدمات,الإيجار والاستعمال لأغراض إدارية,والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما يعد مدة السنة المالية.وتشمل كل من الأراضي, تهييئاتالأراضي,المباني,التركيبات التقنية المعدات والأدوات الصناعية بالإضافة إلى القيم الثابتة المادية الأخرى.
- **التثبيتات في شكل امتياز:** وهي كل التثبيتات المادية والغير مادية الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح الامتياز أو من طرف صاحب الامتياز(الممنوح له).ويعرف امتياز الخدمة العمومية بأنه عقد يسند بموجبه شخص عمومي(مانح الامتياز)إلى شخص طبيعي أو شخص معنوي(صاحب الامتياز)تنفيذ خدمة عمومية تحت مسؤوليته لمدة محددة وطويلة على العموم مقابل حق اقتضاء أتاوى من مستعملي الخدمة العمومية.

[1] سيهوبرشيدة,إعداد القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي,مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر,السنة الجامعية 2012, صص 38 -39.

[2] عاشور كتوش,المحاسبةالعامة,أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي(SCF),ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر,2011,ص 43.

- **التثبيتات جاري انجازها**:هي التثبيتات المادية والغير المادية لازالت لم تك بعد في انجازها,أي أنها في الواقع انجازات الهدف منها أن تكون في النهاية تثبيتات,فهي إذن تثبيتات.فهي إذن تثبيتات.فهي إذن تثبيتات غير قابلة للاستعمال النهائي.
- **التثبيتاتالمالية**:ويقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة,فهي تتعدى مدة بقاءها داخل المحفظة المالية للمؤسسة لاثني عشر شهرا,ونميز بين:
  - ✓ سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط المؤسسة,خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نفوذا على المؤسسة التي تصدر السندات,أو تمارس مراقبتها:المشاركة في المؤسسات الفرعية,المؤسسات المشاركة لها أو المؤسسات المشتركة.
  - ✓ السندات المثبتة لنشاط المحفظة المواجهة لكي توفر للمؤسسة على المدى الطويل بقدر أو بأخر,مردوديةمرضية,لكن دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحيازة على سنداتها.
  - ✓ السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها,أو ينوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليه ذلك.
  - ✓ القروض والديون التي أصدرتها المؤسسة والتي لا تنوي أو لا تسعها القيام ببيعها في الأجل القصير:الديون لدى الزبائن, وغيرها من ديون الاستغلال لأكثر من اثني عشر شهرا أو القروض التي تزيد على اثني عشر شهرا والمقدمة لأطراف أخرى.

2- أصول جارية:تضم الأصول الجارية الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في اطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي في عملية الاستغلال وانجازها في شكل سيولة الخزينة,والأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا,بالإضافة إلى السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود[1].

[1] الجريدة الرسمية, القرار المتضمن قواعد ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها,مرجع سابق, ص 13.

وتتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي:

- **المخزونات:** تمثل المخزونات أصولا:
  - ✓ تمتلكها المؤسسة وتكون معدة للبيع في ايطار الاستغلال الجاري.
  - ✓ هي قيد الإنتاج بقصد انجاز هذا البيع.
  - ✓ هي مواد أولية ولوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات.
- **الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة:** وهي ما للمؤسسة على الغير سواء كان ذلك من خلال النشاط الرئيسي أو كان نتيجة لأنشطة أخرى,وفي الحالة الأولى تعرف هذه الديون بالذمم المدينة التجارية,وتتكون من المدينون وأوراق القبض,أما الذمم المدينة غير تجارية فيمكن أن نسوق أمثلة عليها مثل سلف الموظفين أو القروض الممنوحة للمؤسسات التابعة...الخ,ويجب عند تقويم تلك الأصول عمل مخصصات احتياطية في حالة وجود خسارة محتملة أو انخفاض في القيمة[1].
- **الموجودات وما يماثلها:** وهي تخصالقيم القابلة للتوظيف والنقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب,بالإضافة إلى أشباه الخزينة التي تتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقدية والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغير في قيمتها[2].

ب- رؤوس الأموال الخاصة: وهو ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها,فهي تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية وغير الجارية.وتضم كل من رأس المال الصادر,العلاوات والاحتياطات,فارق التقييم,فارق إعادة التقييم,فارق المعادلة,الترحيل من جديد ونتيجة السنة المالية.

ج- الخصوم: وهي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية,والتي تتطلب عملية سدادها وتسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة وتمثل منافع اقتصادية[3].

وتنقسم الخصوم إلى:

[1] مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة,تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي,دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة,عمان,الأردن,2006,ص 43.

[2] Ali Tadzait, Maitrise du système comptable financier. édition ACG, Algérie, 2009,65.

[3] عاشور كنوش,'المحاسبةالعامة ومبادئ واليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي(scf),مرجع سابق,ص43.

1-الخصوم غير الجارية:وهي التزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة,أو التي لا تستحق خلال اثني عشر شهرا,أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا,وكذلك الالتزام الذي يتوقع أن سيتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال الاثني عشر شهرا.

- **المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا**:وتتمثل فيما يلي[1]:
  - ✓ إعانات الاستثمار(أو التجهيز):وهي الأموال المخصصة من طرف الدولة والجماعات المحلية من أجل اقتناء أصل جديد,أو تمويل عملياتها على المدى الطويل.
  - ✓ المؤونات:تتمثلمؤونات الأخطار والتكاليف في زيادة الخصوم المستحقة لأجال قصيرة أو طويلة,فإنها تعكس وجود مخاطر وخسائر متوقعة عند نهاية الدورة إلا أنها تتضمن عنصر عدمالتأكد بشأن مبالغها وتحققها.
- **الضرائب**:وتتمثل في كل من الضرائب المؤجلة أصول,الضرائب المؤجلة خصوم ومؤوناتالضرائب.والضرائب المؤجلة على الأصول هي مبالغ الضرائب على النتيجة المتوقع استرجاعها في الفترات

المقبلة والمتعلقة بفروقات زمنية قابلة للخصم,أما الضرائب المؤجلة على الخصوم هي مبالغ الضرائب على النتيجة الواجب دفعها في السنوات المقبلة والمتعلقة بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة.

- **الافتراضات والديون**:هي الموارد المالية الخارجية التي تحصلت عليها المؤسسة من المؤسسات المالية والبنوك,أو من الجمهور من أجل تمويل عملياتها التشغيلية و الاستثمارية بصفة دائمة,وتساهم مع الأموال الخاصة في تغطية الاحتياجات الدائمة للمؤسسة وتشمل:السندات,القروض البنكية طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل.

[1]Ali Tadzait, OP.Cit., p.p 70-71.

2- الخصوم الجارية :هي الالتزامات التي يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال أو حتى خلال الاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال،و تتضمن العناصر التالية[1] :

- **الذمم الدائنة:**وهو ما على المؤسسة من التزامات تجاه الغير نتيجة لحصولها على البضائع بالأجل,أو حصولها على الخدمات بالأجل أيضا,وتتكون من الموردين,العاملون,ضرائب داخل المستحقة.
- **القروض قصيرة الأجل:**وهي قروض التي حصلت عليها المؤسسات أو الأفراد ويتطلب تسديدها خلال فترة زمنية مالية واحدة.

2- جدول حساب

النتائج: بجانبحساباتالنتائجتستخدمفيالحياةالعمليةالعديدمنالمسمياتالمختلفةلوصفالقائمةالتيتعرضمكوناتورقمصافيالربحا لفترة،تمثل :قائمةالدخل،قائمةالربح،قائمةالأرباحوالخسائر،بيانالمصروفاتوالإيرادات .

ومهماكانتالتسميةالتيتطلقعلىتلكالقائمة،فيجبأنتفصحبشكلكافلقراءالتقاريرالماليةعنمكوناتصافيالربحالمحققفيخطواتمتتابعة.ولقدعرفالنظامالمحاسبيالماليحسابالنتائجبأنه :

"بيانملخصللأعباءوالمنتوجاتالمنجزةمنالكيانخلالالسنةالمالية،ولايأخذفيالحسابتاريخالتحصيلأوتاريخالسحب،ويبرزبالتمييزال نتيجةالصافيةللسنةالمالية(الربحأوالخسارة).[2]

- **أهمية جدول حسابات النتائج:**ان حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية,فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن,وعليه فان أهمية هذه القائمة تنبع من[3]:
- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق الدخل المؤسسة في المستقبل.
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية.
- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

-المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في حسابات النتائج:يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسين هما المنتوجات والأعباء,ولقد عرفهما النظام المحاسبي المالي:

[1] مؤيدراضيخنفرغسانفاتحالمطارنة،مرجعسابق،ص 4 .

[2] الجريدة الرسمية,القرار المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواد سيرها،مرجعسابق،ص2

[3] فايزهديالشلتوني،مددلالةالقوائمالماليةكأداةللإفصاحعنالمعلوماتالضروريةاللازمةلمستخدميالقوائمالمالية،رسالةمقدمةبكليةالتجارة,استكمالالمتطلباتالحصولعلا بدرجةالماجيسترفيالمحاسبةوالتمويل،الجامعةالإسلاميةبغزة،فلسطين، 2005 ،ص20

- **المنتوجات**:تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل,أو زيادة في الأصول,أو انخفاض في الخصوم.كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير الأول المكلف بالمالية.
- **الأعباء**:تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول,أو في شكل ظهور خصوم.وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

وكما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج وهي:

-تحليل الأعباء حسب طبيعتها,الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية:الهامش الإجمالي,القيمة المضافة,الفائض الإجمالي عن الاستغلال.

- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتجات المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
- المخصصات للاهتلاك ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر الغير عادية(منتجات وأعباء).
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى المؤسسات المساهمة.

بالإضافة إلى معلومات الأخرى المقدمة إما في حساب النتائج,وإما في الملحق المكمل لحسابات النتائج:

- تحليل منتجات الأنشطة العادية.

- مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة[1].

وللمؤسسات أيضا إمكانية تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في لملحق.فتستعمل اذن زيادة على مدونة حساب الأعباء والمنتوجات حسب الطبيعة,مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها واحتياجاتها.

– عرض حسابات النتائج:يمثل حسابات النتائج أحد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية,حيث يتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية وصولا إلى تحديد نتيجة تلك العمليات والأنشطة(من ربح أة خسارة),من خلال طرح مجموعة من الأعباء من مجموع المنتوجات.

وهو ما يمكن أن نوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم(2–1):منتوجات وأعباء حسابات النتائج

المنتوجات	الأعباء
المنتوجات العملياتية	الأعباء العملياتية
النتيجة العملياتية	
المنتوجات المالية	الأعباء المالية
النتيجة المالية	
المنتوجات الاستثنائية	الأعباء الاستثنائية
النتيجة الاستثنائية	
مجموع المنتوجات	ع الأعباء
نتيجة الدورة	

SOURCE :Elie Cohen. Analyse financière. E. d'economieca ; 6editions.2006.p403.

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقيتين لعرض حسابات النتائج يجب ملاءمتها مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم,وهما:

[1] الجريدة الرسمية,القرار المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكدا مدونة الحسابات وقواعد سيرها,مرجع سبق ذكره,ص13.

-حسابات النتائج حسب الطبيعة.

-حساب النتائج حسب الوظيفة.

1-حساب النتائج(حسب الطبيعة):

يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها(حصص الاهتلاكات,مشتريات البضائع,...),وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية:الهامش الإجمالي,القيمة المضافة,الفائض الإجمالي عن الاستغلال.ومن أجل حساب النتيجة وفقا لهذه الطريقة,

نحتاج الى المرور عبر كل المراحل التالية:

ا-**النتيجة العملياتية**:وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة الأنشطة الجارية(الأساسية),أي عمليات التموين,الإنتاج و البيع,وتمثل النتيجة العملياتية مؤشر للربح الاقتصادي,وهي تقيس الأداء الاقتصادي والتجاري للمؤسسة بمعزل عن السياسات المالية و الضريبية وتوزيعات رأس المال.ويتم التوصل إلى النتيجة العملياتية عن طريق استبعاد كافة الأعباء العملياتية,وإضافة المنتوجات العملياتية[1].

الجدول رقم:(2-2):الأعباءوالمنتوجات العملياتية

[1]Elie Cohen ;Op.cit. ;p404 .

الأعباء العملياتية	المنتوجات العملياتية
-مشتريات البضائع والمواد الأولية والتموينات الأخرى. **-تغيرات المخزون.** **-المشتريات المستهلكة.** **-مشتريات أخرى وأعباء خارجية.** **-الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.** **-أعباء المستخدمين.** **-المخصصات للاهتلاكوالمؤونات.** **-الأعباء العملياتية الأخرى.**	-المبيعات من البضائع. -المبيعات من المنتجات المصنعة ومن الخدمات. -رقم الأعمال. -تغير المخزونات والمنتجات قيد الصنع. -الإنتاج المثبت. -إعانات الاستغلال. -استئناف على خسائر القيمة والمؤونات. -المنتجات العملياتية الأخرى.
المجموع	**المجموع**

المصدر:الجريدةالرسمية,مرجع سبق ذكره,ص30.

ومن أجل حساب النتيجة العملياتية حسب هاته الطريقة,تقوم بحساب كل من إنتاج السنة المالية,استهلا السنة المالية,القيمة المضافة والفائض الإجمالي للاستغلال.وفيما يلي توضيح لكل العناصر السابقة:

-إنتاجالسنةالمالية :

يخصالمؤسساتالتيتقومبإنتاجأوتحويلالسلعوالخدمات،ويمثلمجموعمنتوجاتجميعأصنافالسلعوالخدماتالمنتجةمنطرفالمؤسسة . ويتضمنكلمنمبيعاتالبضائع،المنتجاتالمصنعة،مبيعاتالخدماتوالمنتجاتالملحقة،تغيرالمخزوناتوالمنتجاتالجاريإنجازها،الإنتاجالمثبتبالإضافةإليإعاناتالاستغلال[1].

-استهلاكالسنةالمالية :يتمثلفيمجموعاستهلاكاتالمؤسسةخلالالسنةالماليةمنمشتريات السلعوالخدمات،خدماتخارجيةواستهلاكاتأخرى فيممارسةأنشطتها.

[1] Yves-Alain Ach Catherine Daniel, FINANCE D'ENTREPRISE du diagnostic a la création de valeur. Hachette livre, Paris, France, 2004, p 34.

.

–القيمةالمضافة :تمثلالثروةالحقيقيةالتيأضافتهاالمؤسسةمهماكانتنوعها .

فالقيمةالمضافةتترجمماأضافتهالمؤسسةضمننشاطها،وتعكسالفعاليةالتيتم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملةوغيرها،وهيتمثلالفرقبينإنتاجالسنةالماليةواستهلاكالسنةالمالية،وتعتبرقياسانقديالماأضافتهالمؤسسةبوسائلهاالإنتاجيةا لخاصة[1].

–الفائضالإجماليللاستغلال :يقيسالفائضالإجماليللاستغلالالربحالاقتصاديالخامالناجمعندورةالاستغلال .

وهويمثلالفرقبينالقيمةالمضافةالمنتجةمنجهة،وأعباءالعمالوالضرائبوالرسوموالتسديداتالمماثلة(ماعداالضريبةعلىالأرباح)منج هةأخرى .

وبالتاليفهولايأخذبعينالاعتبارالقراراتالماليةوالسياساتالجبائيةالتيتتخذهاالمؤسسة،ويعتبربذلكمؤشردقيقيسمحبقياسأداءالمؤ سسة[2].

–النتيجةالعملياتية :ويتمالتوصلإليهابعدأنيعدلالفائضالإجماليعنالاستغلالبالمنتجاتوالأعباءالعملياتية الأخرى،وكذلكبمخصصاتالاهتلاكاتوالمؤوناتواسترجاععنخسائرالقيمةوالمؤونات.

ب–النتيجة المالية:ويتمالتوصلإليهاوذلكمنخلالطرحالأعباءالماليةمنالمنتوجاتالمالية .

[1] مباركلسلوس،التسييرالمالي .ديوانالمطبوعاتالجامعية،الجزائر، 2004،ص27

[2] Christian Hoarau, maitriser le diagnostic financier. groupe revue fiduciaire, 2 édition, paris, 2001, p.p 83-84

جدول رقم:(2-3):المنتوجات والأعباء المالية

النواتج المالية	الأعباء المالية
منتوجاتالمساهمات	أعباءالفوائد.
عائداتالأصولالمالية	الخسائرعنالحساباتالدائنةالمرتبطةبمساهمات.
عائداتالحساباتالدائنة	فارقالتقييمعنأصولمالية-نواقصالقيمة.
فارقالتقييمعنالأصولالمالية-فوائضالقيمة	خسائرالصرف.
أرباحالصرف	الخسائرالصافيةعنالتنازلعنالأصولالمالية.
الأرباحالصافيةعنعملياتالتنازلعنأصولمالية.	الأعباءالماليةالأخرى.
المنتوجات المالية الأخرى	
المجموع	**المجموع**
النتيجة المالية	

المصدر:الجريدةالرسمية,مرجع سبق ذكره,ص ص 51-52.

ج–النتيجة الجارية قبل الضرائب:ويتم الحصول على النتيجة الجارية قبل الضرائب انطلاقا من النتيجة العملياتية,وذلك بإضافة النتيجة المالية,ويمثل النتيجة'العادية'المحققة على اثر الأنشطة الجارية للمؤسسة.

د–النتيجة الاستثنائية:النتيجة الاستثنائية هي الفرق الصافي للمنتجات والأعباء الاستثنائية.ويتم حسابها منخلال المنتجات والأعباء الناجمة عن الحوادث أو معاملات واضحة التميز عن النشاط العادي للمؤسسة وتمثل طابعا استثنائيا,مثل نزع الملكية,الكارثة الطبيعية وغير المتوقعة.

–**النتيجةالصافيةللسنةالمالية**: وتساويالفرقبينمجموعالمنتوجاتومجموعالأعباءلتلكالسنةالمالية .

ويتمحسابالنتيجةانطلاقامنالنتيجةالجاريةقبلالضرائب،إذتطرحمنهاالضرائبعلىالأرباحوالضرائبالمؤجلة،وتضافإليهاالنتيجةالا ستثنائية .

وتشكلالنتيجةالصافيةالقياسالمحاسبيللربحالموزعللمساهمين،وأناالجزءمنالأرباحالموجهللاحتياطاتيشكلتمويلذاتيلنموالمؤسس ة[1].

2–حسابات النتائج (حسب الوظائف): ويقومعلىمقاربةتحليليةللمؤسسةبحيثترتبالأعباءحسبوظائفالمؤسسة،وهذامايسمحبالحصولعلىتكاليفالإنتاج،وأ سعارالتكلفةوالأعباءالتيتقععلىعاتقالوظائفالتجارية،الماليةوالإدارية،دونإعادةمعالجةالمعلوماتالأساسية[2] ومنأجلإعدادهذهالقائمة،فإنهيتطلبإعادةترتيبالأعباءحسبطبيعتها(حصصالاهتلاكات،مشترياتالبضائع،....إلخ)إلىالأ عباءحسبالوظيفة،كماهوموضحفيالجدولالتالي:

[1]Christian Hoarau, OP.Cit., p85.

[2]شعيب شنوف,مرجع سبق ذكره,ص17.

الجدولرقم(2-4):الانتقالمنالأعباءحسبالطبيعةإلىالأعباءحسبالوظائف

عناصر الاستغلال	المبلغ	كلفة المبيعات	أعباء التوزيع	أعباء إدارية	أعباء أخرى
مشترياتالبضائع. -تغيراتالمخزون. -مشترياتالموادالأوليةوالتموياتالأخرى -تغيراتالمخزون. -مشترياتأخروأعباءخارجية. -الضرائبوالرسومالتسديداتالمماثلة. -أعباءالمستخدمين. -المخصصاتللاهتلاكوالأرصدة. -أعباءالاستغلالالأخرى.					
المجموع					

Source :alitadzait ;op.cit ;p90 .

وتختلف هذه الطريقة عن الأولى في كيفية حساب النتيجة العملياتية,وتشترك معها في كيفية حساب كل من النتيجة المالية,النتيجة الجارية قبل الضرائب والنتيجة الاستثنائية.وعليه سوف نكتفي بتقديم كيفية حساب النتيجة العملياتية.

ا-هامش الربح الإجمالي:وهو البند الذي يبين نتائج النشاط الرئيسي في المؤسسات وينتج عن طرح كلفة المبيعات من رقم الأعمال,وتحرص المؤسسات للحصول على هامش ربح عال حتى تتمكن لاحقا من تغطية مصاريف تشغيلها[1].

هامشالربحالإجمالي=رقمالأعمال-تكلفةالمبيعات.

رقمالأعمالالإيراداتالتيتحصلعليهاالمؤسسةمنعملياتالبيعالناجمةعنالأنشطةالأساسيةللمؤسسة،وقدتكونهذهالمبيعاتنقديةأو آجلة، كماأنالمقصودبالمبيعاتهناهيصافيالمبيعاتبعداستبعادمردوداتالبيعومبالغالخصمالمسموحبه[2].

رقمالأعمال =إيراداتالمبيعات-(مردوداتومسموحاتالمبيعات +الخصمالمسموحبه).

[1] مؤيدراضيخنفرغسانفلاحالمطارنة،مرجعسابق،ص31

[2] دريدكاملآلشبيب،مقدمةفيالإدارةالماليةالمعاصرة .دارالمسيرةللنشروالتوزيعوالطباعة،عمان،الأردن، 2007 ،ص79

كلفةالمبيعات :

وهيتشكلالكلفالتيتتحملهاالمؤسسةفيسبيلتوفيرالبضاعةالمباعةللزبائنأوالخدماتالمقدمةللعملاء[1].وتحسبهذهالكلففيالمؤسسة التجاريةمنخلال:

تكلفةالمبيعات=صافيالمشتريات+المصاريفالمدفوعةعلىالمشتريات+بضاعةأولالفترة –بضاعةآخرالفترة.

أمافيالمنشأةالصناعيةفتحلكلفةالبضاعةالمصنعةمحلالمشترياتحيثتقومالمؤسسةبإنتاجالسلعةوتصنيعهابدلامنشرائها.

كلفةالبضاعةالمباعة =بضاعةأولالمدة+(موادخام +موادتحتالتشغيل +

بضاعةجاهزة+)صافيمشترياتالموادالخام +أجورصناعيةمباشرة +مصاريفصناعيةمباشرة +

مصاريفصناعيةغيرمباشرة –بضاعةآخرالمدة(موادخام +بضاعةتحتالتشغيل +بضاعةجاهزة).

ب–النتيجة العملياتية:وهو يمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها الجاري(الأساسي)ويتم التوصل إليه بعد أن معدل هامش الربح الإجمالي بالمنتوجات العملياتية الأخرى,واستبعاد كل من التكاليف التجارية,الأعباء الإدارية والأعباء العملياتية الأخرى[2].

التكاليفالتجارية :فهيالأعباءالناتجةعنجهودالمؤسسةالمبذولةفيبيعالبضاعة،مثل:مصاريف الإعلان والدعاية,رواتب رجال البيع وعمولاتهم والعينات المجانية...الخ.

–**الأعباءالإدارية** :فهيالأعباءالتيأنفقتهاالمؤسسةعلىأنشطتهاالإداريةالعامة،وتشملمصاريفالتأمين،وتشمل مصاريف التأمين,الإيجارات،رواتبالإدارةوالموظفينواهتلاكاتالأثاث والمباني المستخدمة في مكاتب المؤسسة[3].

النتيجةالعملياتية = هامشالربحالإجمالي +المنتوجاتالعملياتيةالأخرى – التكاليفالتجارية –الأعباءالإدارية – الأعباءالعملياتيةالأخرى.

ويتبين في الشكل التالي:حسابات النتائج حسب الوظيفة وحسب الطبيعة.

[1] مؤيدراضيخنفرغسانفلاحالمطارنة،مرجعسابق،ص31.

[2] http://www.acc4arab.com/acc//archive/index.php/t-2227.html(12-03-2015).

[3] مؤيدراضيخنفرغسانفلاحالمطارنة،مرجعسابق،ص33.

الشكلرقم(2-1)حساباتالنتائجحسبالوظائفوحسبالطبيعة.

رقمالأعمال.
تغيرمخزوناتالمنتجاتالمصنعةوالجاريتصنيعها.
الإنتاجالمثبت.
إعاناتالاستغلال.
1-إنتاج السنة المالية
المشترياتالمستهلكة.
الخدماتالخارجيةوالاستهلاكاتالأخرى.
2-استهلاك السنة المالية
3-قيمة الاستغلال المضافة(1-2)
أعباءالعاملين.
الضرائبوالرسومواالمدفوعاتالمشابهة
4-الفائض الإجمالي عن الاستغلال
المنتجاتالعملياتيةالأخرى.
الأعباءالعملياتيةالأخرى.
المخصصاتللاهتلاكاتوالأرصدة.
استئنافعنخسائرالقيمةوالأرصدة

رقم الأعمال
كلفة المبيعات
هامش الربح الإجمالي
منتجاتأخرىعملياتية.
التكاليفالتجارية.
الأعباءالإدارية.
أعباءأخرىعملياتية

النتيجة العملياتية
المنتجات المالية
الأعباء المالية
النتيجة المالية
النتيجة العادية قبل الضرائب
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
الضرائب المؤجلة عن الضرائب العادية
النتيجة الصافية للأنشطة العادية
المنتجات الغير عادية
الأعباء غير العادية
النتيجة الاستثنائية
النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر:الجريدة الرسمية,المرجع سبق ذكره,ص ص 30-31.

3-جدول تدفقات الخزينة: يضمن التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية و حساب النتائج,ويتم عرض جدول التدفقات الخزينة بهدف تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة و ما يعادلها أثناء الدورة المحاسبية,ويتضمن ما يلي:[1]

- تدفقات الخزينة المتعلقة بالأنشطة التشغيلية.
- تدفقات الخزينة المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية.
- تدفقات الخزينة المتعلقة بالأنشطة التمويلية.

قراءة جدول تدفقات الخزينة يسمح:[2]

- شرح لماذا ارتفعت الخزينة أو انخفضت خلال السنة المالية.
- تحليل التغيرات في الأصول الصافية للمؤسسة ووضعيتها المالية.
- تقييم قدرتها على تغيير المبالغ المالية و المستحقة للتدفقات الخزينة من أجل التأقلم مع تغيرات الظروف و الفرص.
- تحضير نماذج من أجل تثمين أو مقارنة القيمة الحالية لتدفقات الخزينة مع المستقبلية لمختلف المؤسسات.

تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة[3].

أ- الطريقةالمباشرة:الطريقة المباشرة الموصى بها تتمثل في:

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية(الزبائن,الموردين,الضرائب....الخ) قصد إبراز تدفق مالي صافي.
- تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل الضريبة الفترة المقصودة.

[1] شعيب شنوف,محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدوليةIAS /IFRSمرجع سبق ذكره,ص 80.

[2] Jean ,Jacques,julian, <les normes comptables internationales IAS/IFRS>,supfoucher,France ,2eme édition,2007,p :26.

[3] وزارة المالية,المجلس الوطني للمحاسبة,النظام المحاسبي المالي,موفم,للنشر,الجزائر,2009,ص 88.

ب-الطريقة غير المباشرة:تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ في الحسبان:

- التفاوتات أو التسويات(ضرائب مؤجلة).
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل(قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة....الخ).وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

-مكونات قائمة تدفقات الخزينة:

ينبغي على كل مؤسسة أن تعرض تدفقاتها النقدية خلال الفترة مبوبة إلى أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمالها، حيث وفر التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة وأرصدة النقدية وما ف حكمها[1]، وفيما يلي تعريف لكل من الأنشطة التشغيلية،الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية:

- **الأنشطة التشغيلية:**

هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة االستثمارية أو تمويلية . وتنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل فيا لمقام الأول عن طريق أنشطة توليد تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في الإيراد الرئيسي للمؤسسة، ولذلك فإن تحديد صافي الربح أو الخسارة ،وتتضمن التدفقات التالية[2]:

- المتحصلات من بيع السلع والخدمات،أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق القبض)،وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي،
- المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة للعملاء وكذلك مقابل سدادا لحسابات الدائنة الخاصة بالموردين) دائنون و أوراق دفع(،وكذلك المدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب.

الأنشطة الاستثمارية:وهي عبارة عن الأنشطة التي تتعلق باقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية،وتتضمن التدفقات التالية[3]:

-المتحصلات والمدفوعات لبيع وحيازة الأصول المادية،غير المادية والأصول الأخرى طويلة الأجل،

[1] أمينالسيدأحمدلطفي،التحليلالماليلأغراضتقييمومراجعةالأداءوالاستثمارفيالبورصة .الدارالجامعية،مصر، 2005 ،ص28

[2] رضوانحلوةحنان،تطورالفكرالمحاسبيمدخلنظريةالمحاسبة .الدارالعلميةالدوليةللنشروالتوزيعودارالثقافةللنشروالتوزيع،الطبعةالأولى،عمان،الأردن، 2001 ،ص 34

[3] Brunot COLMANT et autres, comptabilité financière normes ias/ifrs. Pearson éducation, Paris, France, 2008, p45.

-المتحصلاتوالمدفوعاتالناتجةعنالتنازلأوحيازةأسهممؤسساتأخرى،

-المتحصلاتوالمدفوعاتالناتجةعنالقروضالممنوحةلأطرافأخرى.

. 3.3الأنشطةالتمويلية:

عبارةعنالأنشطةالتيينتجعنهاتغيراتفيحجومكوناتالأموالالخاصةوالقروضالخاصة

:بالمؤسسة .وتتضمنالتدفقاتالتالية[1]:

-المقبوضاتالنقديةالناشئةمنإصدارالأسهمأوصكوكالملكيةالأخرى،

-المدفوعاتالنقديةللملاكلاقتناءأواستردادأسهمالمؤسسة،

-المقبوضاتالنقديةمنإصدارصكوكالمديونيةوالقروضوأوراقالدفعوالسنداتوالسلفياتالأخربقصيرةوطويلةالأجل.

ومعمراعاةأنالمعاملةالواحدةفيبعضالحالاتقدتتضمنتدفقاتنقديةتمكنمنتبويبكلمنهاتبويبامختلفا .

فمثلاالسدادالنقديلقرضمايتضمنكلمنفائدةالقرضومبلغالقرضالأصلي،أما

النشاطتشغيليفيحينيتمتبويبالقرضالأصليعلىأنهنشاطتمويليفائدةالقرضفتبوبعلىأنها نشاط تشغيلي في حين يتم تبويب القرض الأصلي على أنه نشاط تمويلي[2].

الشكلرقم(2-2):التدفقاتالداخلةوالخارجةمصنفةعلىأساسالأنشطة

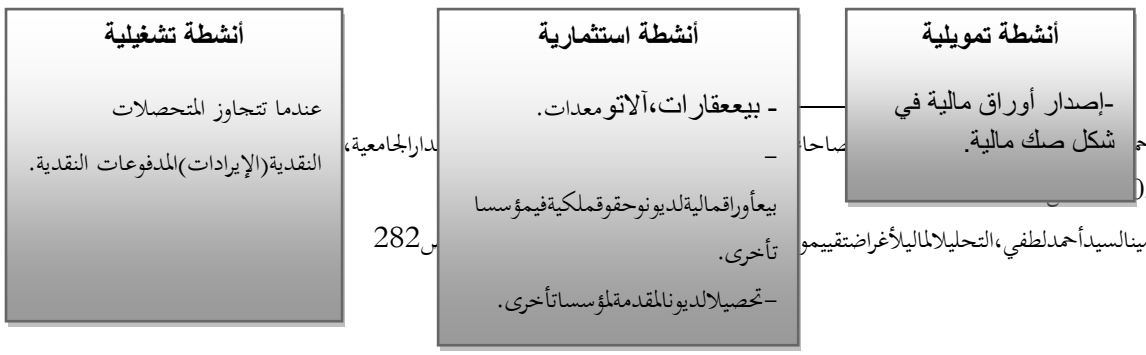

[1] أحم صاحا دارالجامعية، 03

[2] أمينالسيدأحمدلطفي،التحليلالماليلأغراضتقييمو ص282

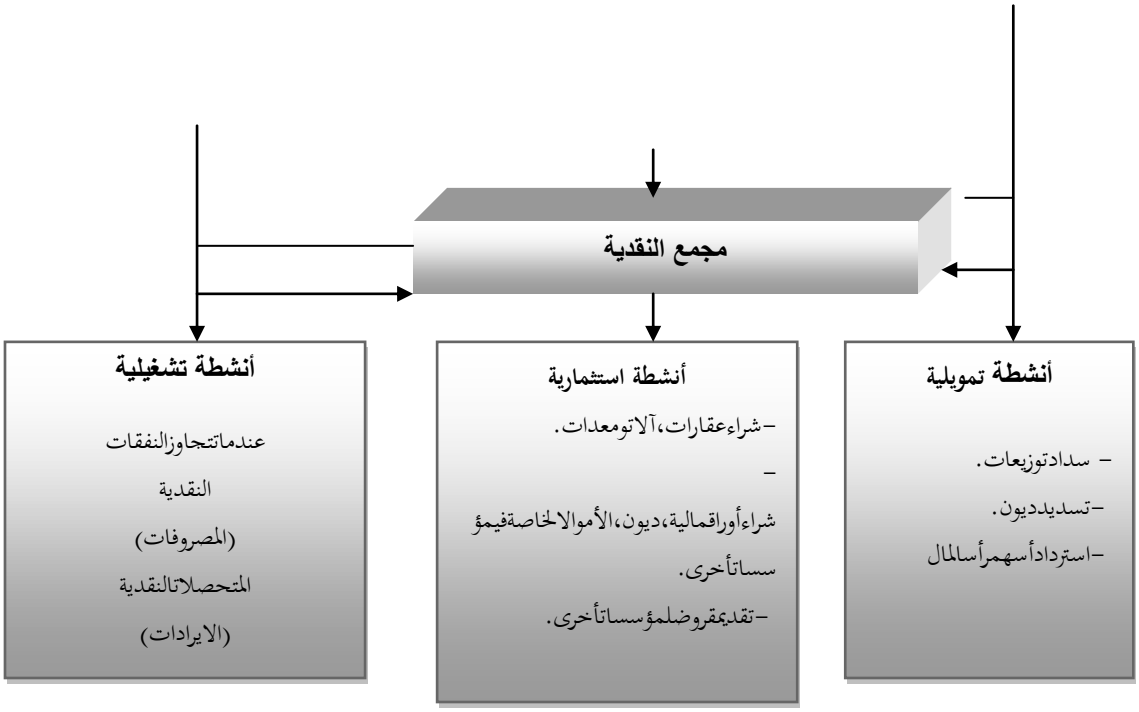

المصدر:دونالدكيسوجيريويجانت،مرجعسابق،ص249

-إعداد قائمة التدفقات

النقدية:قبلالحديثعنطرقالإعدادوالخطواتالواجبإتباعهاالإعدادقائمةالتدفقاتالنقدية،لابدمنالإشارةإلىالمعلوماتوالبياناتاللاز

متوافرهالإعدادهذهالقائمة،وهي :

ميزانيتينمقارنتين،حساباتالنتائجللفترةالماليةالحالية،ومعلوماتإضافيةمعينةنستخرجهامنالملحق .

وتعدقائمةالتدفقاتالنقديةبطريقتين :

المباشرةوغيرالمباشرة،وسواءاستخدمتالطريقةالأولىأوالثانيةفإنالنتيجةواحدة،ويكونالاختلافقطفيطريقةعرضالمعلوماتالمحا

سبيةضمننشاطالتشغيلي،وتستخرجحصافيالتدفقاتالنقديةفيهذاالنشاطبشكلمختلفتحتكلمنالطريقتين،بينمايكونالجزءا

لخاصبإيجادالتدفقاتالنقديةمنالأنشطةالاستثماريةوالتمويليةهونفسهويسمحالنظامالمحاسبيالماليبإتباعأيطريقةولكنهيشج

ععلىإتباعالطريقةالمباشرةونوضحفيمايليخطواتإعدادقائمةالتدفقاتالنقدية[1]:

الخطوةالأولى :تحديدالتغيرفيالنقديةكفرقبينرصيدالنقديةفيأولالفترةوآخرها .وهذاإجراءبسيط

[1] مؤيدراضيخنفرغسانفلاحالمطارنة،مرجعسابق،ص198

.يستنتج مباشرة من أرصدة النقدية في الميزانيتين

الخطوة الثانية :تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية،وهذا إجراء معقد يتطلب تحليل حسابات النتائج الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي،كما يتطلب أيضا مقارنة الميزانيتين وكذلك يتطلب بيانات عن عمليات منتقاة .وفي هذه الخطوة يمكن تطبيق الطريقة المباشرة أو غير المباشرة[1]

-الطريقة المباشرة :ويطلق على هاته الطريقة أيضا طريقة حسابات النتائج، حيث يتم بموجبهات حديد كل من المتحصلات النقدية و المدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل، و يكون الفرق بينهما هو :صافي التدفقات لنقدية المرتبطة بذلك النشاط، ويتم الإفصاح إما من خلال

- ✓ السجلات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة.
- ✓ عن طريق تعديل المبيعات،تكلفة المبيعات،وكذلك باقي بنود حسابات النتائج بما يلي:
  - التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينين الزبائن والدائنين من العمليات التشغيلية.
  - البنود غير النقدية الأخرى مثل مصروفات الاهتلاك ، المؤونات ،و خسائر القيمة.
  - البنود الأخرى التي يكون أثرها النقدي مرتبط بالتدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

-الطريقة غير المباشرة :ويشار إليها بطريق التوفيق أو التسويات، حيث تبدأ بصافي نتيجة السنة المالية من واقع حسابات النتائج وتحوله إلى صافي تدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة التشغيل،أي أن الطريقة غير المباشرة تنطوي على إجراء تعديلات أو تسويات على النتيجة الصافية بالنسبة للبنود التي أثرت على النتيجة الصافية ولكنه المتأثر على النقدية[2]،وتضم هذه البنود[3]:

- ✓ التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينين والدائنين من العمليات التشغيلية.
- ✓ البنود غير النقدية كاستهلاك الموجودات الثابتة،المخصصات،الضرائب المؤجلة،مكاسب وخسائر تحويل العملة غير المحققة،والأرباح غير الموزعة من مؤسسات زميلة أو حقوق أقلية،
- ✓ باقي البنود التي تعتبر آثارها النقدية خاصة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

الخطوة الثالثة :تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وذلك عن طريق الإفصاح عن إجمالي المقبوضات والمدفوعات للبنود الرئيسية بطريقة منفصلة أي بإجمالي قيمتها ودون إجراء مقاصة بينهما[4].

[1] رضوان حلوة حنان،مرجع سابق،ص348 .

[2] أمين السيد أحمد لطفي,مرجع سابق،ص289

[3] المعيار المحاسبي الدولي السابع،المادة رقم 20 ،ص ص8-9.

[4] أمين السيد أحمد لطفي ،مرجع سابق،ص295

الخطوةالرابعة :

يتمهناجمعصافيالتدفقاتالنقديةبينمختلفالأنشطة(التشغيلية،الاستثمارية والتمويلية)،وهومايجبأنيتساوبمعالتغيرفيالنقديةوم ايعادلها .حيثيجمعالرصيدإلىالنقديةومايعادلهاليتطابقمعرصيدالنقديةومايعادلهافيآخرالمدة[1].

4-جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة:

تعريفه: هيحلقةالربطبينحساباتالنتائجوبينالميزانية،ولكنمعتعددالمصادرفيتغيرالأموالالخاصة توجبتخصيصقائمةمنفردةلتوضيحمسببا تهذاالتغيرومصادره،ولقدتمإصدارهذهالقائمةلأولمرةمنطرفمجلسالمعاييرالمحاسبيةالدولية سنة1997[2].وقدعرفالنظامالمحاسبيالماليقائمةتغيراتتشكلتحليلاللحركاتالتيأثرتفيكلفصلمنالفصولالتيتتشكلمنهارؤوسالأموالالخاصة . الأموالالخاصةللمؤسسةخلالالسنةالمالية.

يشكل جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية.

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي[3]:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغيرات الطريقة المحاسبية و تصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.
- المنتوجات وأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرأسملة (الارتفاع,الانخفاض,التسديد...الخ).
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

-المعلوماتالتييجبالإفصاحعنهافيقائمةتغيراتالأموالالخاصة:

لقدقدمالنظامالمحاسبيالماليمعلوماتدنيامطلوبتقديمهافيهذاالبيانتخصالحركاتالمتصلةبمايأتي[4]:

✓ النتيجةالصافيةللسنةالمالية

---

[1] Brunot COLMANT et autres, Op.cit. , 2008,P :56.

[2] فايزز هديالشلتوني،مرجعسابق،ص 23.

[3] KADDOURI ;MIMECHE ; «cours de comptabilité financière selon les Normes IAS/IFRS et le SCF 2007 »ENAGE Edition. Algérie.2009.p :101 .

[4] الجريدة الرسمية,القرار المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها, مرجع سبق ذكره,المواد رقم,1,250, 3.138,2.138, ص ص21-27.

- ✓ تغييراتالطريقةالمحاسبيةوتصحيحاتالأخطاءالمسجلتأثيرهامباشرةكرؤوسأموال.
- ✓ المنتجاتوالأعباءالأخربالمسجلةمباشرةفيرؤوسالأموالالخاصةضمنإطارتصحيحأخطاءهامة،
- ✓ عملياتالرأسملة(الارتفاع،الانخفاض،التسديد....).

توزيعالنتيجةوالتخصيصاتالمقررةخلالالسنةالمالية.

-.**إعدادقائمةتغيراتالأموالالخاصة**:تتكون حسابات الأموال الخاصة من البنود الأساسية التالية:

-رأسمال المؤسسة.

-علاوةالإصدار.

-فارق التقييم .

-فارق إعادة التقييم.

-الاحتياطات والنتيجة.

-تتمثل المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة فيما يلي:

ا-التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الهامة:تقوم المؤسسات في بعض الأحيان بإجراء تغيير من طريقة محاسبية إلى أخرى مثل تغيير طريقة الاهتلاك أو تصحيح أخطاء في التقديرات المحاسبية.ووفقا للنظام المحاسبي المالي فان التغييرات الطرق المحاسبية تخص تغييرات المبادئ,الأسس,الاتفاقيات,القواعد و الممارسات الخصوصية التي تطبقها أي مؤسسة لإعداد وتقديم قوائمها المالية.ولا يعمد إلى تغيير طريقة محاسبية إلا إذا كان هذا التغيير مفروضا في ايطار تنظيم جديد أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم القوائم المالية للمؤسسة المعنية.

ويتمتعديلأرصدةحساباتالأموالالخاصةفيأولخطوةعندإعدادقائمةتغيراتالأموالالخاصةبأثرالتغيراتفيالسياساتالمحاسبية.

-مكاسبوخسائرإعادةتقييمالتثبيتات:

الخطوة الثانية لإظهار المعاملات التي تؤثر على أرصدة الأموال الخاصة هي المكاسب أو الخسائر عن إعادة تقييم التثبيتات التي أشار إليها النظام المحاسبي المالي، والتي ترحل مباشرة إلى حسابات الأموال الخاصة (تحت العمود الخاص بإعادة التقييم) ولا يتم إظهارها في حسابات النتائج.

-**النتيجة الصافية**: الخطوة الثالثة فيبنود المعاملات التي تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة هي النتيجة الصافية. لحسابات النتائج . وتكون موجبة إذا كان صافي بحوسالبة إذا كانت خسارة.

-**المعاملات مع الملاك والتحويلات بين حسابات الأموال الخاصة**:

-زيادة رأس المال :

(منخلال إصدار أسهم جديدة) وقد تكون الزيادة بدون علاوة فتظهر تحت عمود رأس المال وقد تكون الزيادة بعلاوة إصدار فتظهر قيمة الزيادة تحت عمود رأس المال أما قيمة العلاوة فتظهر تحت عمود (علاوة إصدار).

-الحصص المدفوعة :وتظهر بالسالب تحت عمود الاحتياطات والنتائج.

-الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج[1].

الشكل رقم(2-3): المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة

.

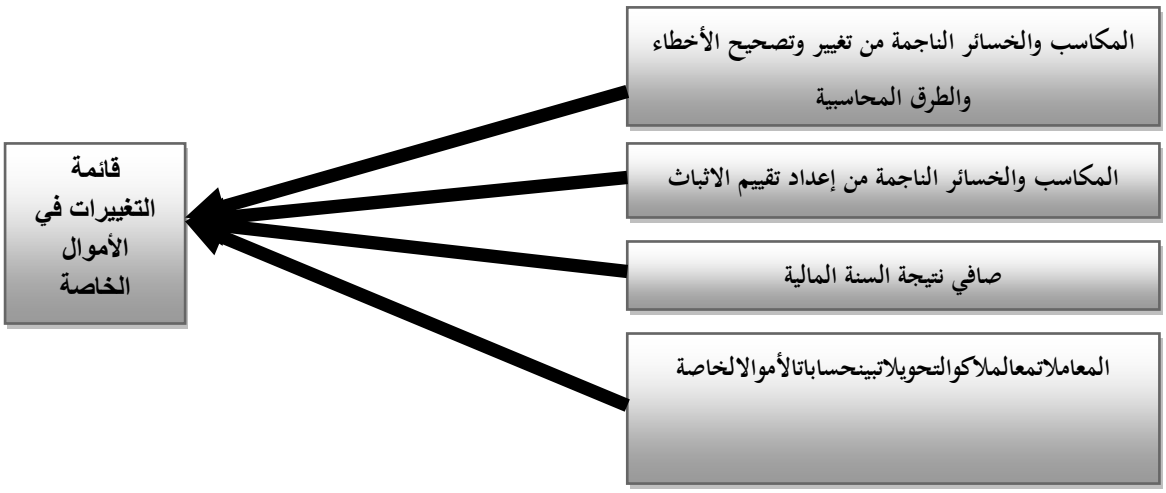

المصدر: طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، مرجع سابق، ص250

5-ملاحق القوائم المالية: يشتمل ملحق القوائم المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية.

- القواعد و الطرق المحاسبية لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية(المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها تفسير وتبرير).

[1] طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية .الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 ،ص ص 251-254.

- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة,و المؤسسات المشتركة,والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه المؤسسات أو مسيرها.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعاني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية,ولم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة إلى الفترة السابقة للإقفال,فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح(تقويم)غير أن هذه الحوادث تكون موضوع إعلام بها في الملحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستعملو القوائم المالية وحينئذ فان الإعلام يبين ما يأتي:

- طبيعة الحادث.
- تقدير تأثير المالي و الأسباب التي تجعل التأثير المالي لا يمكن تقديره.

يتعين على المؤسسات الملزمة بنشر القوائم المالية أن تحترم في إعداد هذه القوائم,نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الاقتضاء,نفس المضمون,ونفس الطرق المحاسبية المقررة للقوائم المالية لأخر السنة المالية[1].

جدول رقم(2-5):المعلومات الموجودة في الملحق

اقتصادية	قانونية	جبائية	اجتماعية

[1] BERTI, «Système comptable financière SCF »BERTI Editions, Algérie,2009,p :65-66 .

-طرق التقييم. -تطور بعض البنود. -طرق حساب الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة. -جرد المحفظة الماليةللقيم القابلة للتوظيف	-مبلغ الالتزامات المالية. -هيكل الرأس المال الاجتماعي للمؤسسة. -القروض المضمونة.	-توزيع الضرائب بين النتيجة الجارية والنتيجة الاستثنائية.	-عدد العمال. مبلغ الأجور الإجمالية المدفوعة. -المبالغ المسددة كالامتيازات الاجتماعية.

Source: Nacer Eddine Sadi, analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnosticen normes françaises et internationales. L'Harmattan, Paris, France, 2009, p 66.

المطلب الثاني:البنود التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.

-عرض القوائم المالية[1]:إن عرض المعلومات المالية للشركة يعتبر أمرا هاما من أجل تفعيل رأس المال وهي تعتبر مفيدة أيضا لأصحاب المصالح بخلاف المستثمرين,وبصفة عامة تستخدم الشركات العامة مجموعتين من الافصاحاتهما:افصاحات إلزامية وافصاحات اختيارية وذلك من أجل إعلام الأطراف المهتمة بالقضايا الهامة المرتبطة بأداء الشركة حيث يتضمن التقارير الإلزامية,القوائم المالية و الاضاحات المتممة لها وتحليلات الإدارة بالإضافة إلى أية نماذج تنظيمية أخرى,وفي كثير من البلدان فان أحد الملامح الشائعة لبيئة التقرير يتمثل في وجود قوى تنظيمية للقطاع العام التي تؤثر على قرارات الإفصاح عن طريق الشركات و في بعض البلدان فان التشريع الخاص الذي يحكم مضمون القوائم المالية والتقارير هو الذي يحدد الإرشادات التفصيلية للتقرير عن الشركة على سبيل المثال قانون الشركات في بريطانيا عام1985م و 1989م وفي بلدان أخرى على سبيل المثال فرنسا وألمانيا واليابان و السويد فان هناك مزيج من القواعد و التشريعات الحكومية وفرض ضريبة الشركات هي التي تحدد مزيد من محتويات القوائم المالية والتقرير عن الشركات ففي حالة الولايات المتحدة الأمريكية فان الايطار القانوني للتقرير يعتبر أكثر تعقيدا حيث عادة ما يتم تنظيمه عن طريق هيئة تنظيم وتداول الأوراق المالية ومجلس معايير المحاسبة المالية,هذا وترتبط بعض الشركات أيضا بالإعلام الاختياري لبعض المعلومات على سبيل المثال عن طريق تنبؤات الإدارة وعرض المحللين وتوصيات المؤتمرات ونشرات الصحافة ومواقع الانترنيت والأنماط الأخرى لإعلام الشركات وتعتبر من المصادر المعلومات المالية الأخرى عن الشركات أيضا الوسطاء على سبيل المثال المحللون الماليون وخبراء الصناعة والصحافة المالية

[1] أمين السيد أحمدلطفي,المراجعة و حوكمة الشركات,الطبعةالأولى,الدار الجامعية,الاسكندرية,مصر,2010,ص ص 90-92.

-البنود التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية

تمثل القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها الوسيلة الأساس التي تقدم بها الإدارة المعلومات المالية اللازمة عن حقيقة المركز المالي و الأداء المالي والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية,وكذلك المعلومات الأخرى المفيدة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات حسب غاية كل مستخدم[1],كما يجب أن يتم الإفصاح في أسواق المال عن البنود التالية:

أولا:معلومات عامة

1-اسم الشركة و الشكل القانوني.

2-خلفية مختصرة عن تاريخ الشركة.

3-عرض مختصر لأهداف الشركة وتوقعاتها المستقبلية.

4-وصف للممتلكات الرئيسية والتي تشتمل(المواقع, الوظائف, الحجم).

5-وصف المنتجات/الخدمات الرئيسية يشمل الجديد منها.

6-عرض معلومات عن أنشطة البحوث والتطوير(يشمل وصف مختصر لأهم أعمال التطوير الجديدة أو التحسينات الجديدة).

7-عرض معلومات عن العمالة مثل(أعدادهم, أنواعهم,العقود المبرمة بها,المنافع و المزايا التي يحصلون عليها),

8-عرض معلومات عن مدى الاعتماد على حقوق الامتياز ورخص الحكومية والمنح الحكومية والتي تمثل أهمية أساسية في أعمال الشركة.

ثانيا:معلومات مالية:[2]

1-ملخص تاريخي للبيانات المالية الأساسية

[1] حماد طارق عبد العال,حوكمة الشركات(شركات قطاع عام وخاص المصارف,المفاهيم,المبادئ,التجارب,المتطلبات)الدار الجامعية,مصر,2008,ص149.

[2] حماد طارق عبد العال,حوكمة الشركات(شركات قطاع عام وخاص المصارف,المفاهيم,المبادئ,التجارب,المتطلبات),مرجع سبق ذكره,ص150.

- أصول غير متداولة متحفظ بها بغرض البيع(ان وجدت).
- أصول تشمل مجموعة معدة للبيع(ان وجدت).
- تطور حجم الأصول في أخر خمس سنوات.
- تطور حقوق الملكية في أخر خمس سنوات.
- تطور الالتزامات في أخر خمس سنوات.
- تطور الإيرادات في أخر خمس سنوات.
- تطور المصروفات في أخر خمس سنوات.
- تطور صافي الربح في أخر خمس سنوات.
- تطور صافي التدفقات النقدية من تشغيل في أخر خمس سنوات.
- تطور صافي التدفقات النقدية من الاستثمار في أخر خمس سنوات.
- تطور صافي التدفقات من التمويل في أخر خمس سنوات.
- تطور أي مؤشرات أساسية أخرى في أخر خمس سنوات.

2-معلومات عن الميزانية

معلومات عن الأصول:

- الآلات والمعدات والتجهيزات.
- الممتلكات العقارية.
- الأصول غير الملموسة.
- الأصول المالية.
- الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية.
- الأصول البيولوجية(ان وجدت).
- أصول ضريبية مؤجلة.
- المخزون.
- الحسابات المدينة.
- أصول ضريبية متداولة.

- النقدية وما في حكمها.
- أصول غير متداولة متحفظ بها بغرض البيع(أن وجدت).
- أصول تشمل مجموعة معدة للبيع (إن وجدت)[1].

معلومات عن خصوم وحقوق الملكية[2]:

- حسابات دائنة.
- مخصصات.
- التزامات مالية.
- التزامات ضريبية جارية.
- التزامات ضريبية مؤجلة.
- احتياطات.
- الأرباح المحتجزة.
- حصة الأقلية.
- حقوق المساهمين.
- الالتزامات المتعلقة بمجموعة أصول محتفظ بها لغرض البيع.

يجب عرض الأمور التالية بوضوح:

- اسم القائمة.
- تاريخ التقرير أو الفترة.
- اسم المنشأة.
- عملة التقرير.
- مستوى الدقة.
- التبويب إلى(متداولة وغير متداولة)إذا كان ذلك مناسبا.

3-معلومات عن قائمة الدخل

[1] حماد طارق عبد العال,حوكمة الشركات(شركات قطاع عام وخاص المصارف,المفاهيم,المبادئ,التجارب,المتطلبات),مرجع سبق ذكره,ص150.

[2] حسين عبد الجليل آل غزوي,حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية,مرجع سبق ذكره,ص 58.

- الإيرادات.
- تكاليف التمويل.
- حصة المنشأة في ربح أو خسارة للمنشآت الشقيقة والمشروعات المشتركة.
- مصروف الضرائب.
- العمليات غير المستمرة.
- الأرباح أو الخسائر بحصة الأقلية.
- الأرباح والخسائر بحقوق المساهمين.
- معلومات أخرى يتم الإفصاح عنها في قائمة الدخل أو في الإيضاحات مثل تحليل للمصروفات ويبنى على طبيعة أو وظيفة المصروف,وفي حالة تبويب المصروف على أساس وظيفته فانه يتم الإفصاح عن(عبء الاهتلاك للأصول الملموسة وغير الملموسة,مصاريف منافع العاملين,التوزيعات المعلنة ونصيب السهم الواحد منها البنود غير العادية).

4-معلومات عن قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

- عرضحقوق الملكية في السنة الحالية والسنة المقارنة.
- عرض التغيرات في حقوق الملكية الناتجة عن معاملات مع الملاك.
- عرض التغيرات في حقوق الملكية عن معاملات مع غير الملاك.
- عرض التغيرات في هيكل حقوق الملكية.

5-معلومات عن قائمة التدفقات النقدية

- عرض معلومات التدفقات النقدية من التشغيل حسب البنود الرئيسية.
- عرض معلومات عن التدفقات النقدية من الاستثمار حسب البنود الرئيسة[1].
- عرض معلومات عن التدفقات النقدية من التمويل حسب البنود الرئيسة.
- عرض معلومات عن المعاملات غير النقدية الخاصة بأنشطة الاستثمار و التمويل.
- عرض معلومات عن رصيد النقدية أول وأخر مدة.

7-معلومات عن السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة[1]:

[1] حسين عبد الجليل آل غزوي,حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية,مرجع سبق ذكره,ص ص 58-59.

- الإفصاح عن السياسات المحاسبية والتي تشتمل على(أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية,كل سياسة محاسبية استخدمت حتى ولو يتم تناولها في معايير المحاسبة,الحكم أو الرأي الشخصي الذي تم استخدامه في تطبيق السياسات المحاسبية والتي أدت إلى تأثير هام على المبالغ المسجلة في القوائم المالية.
- التقديرات في حالة تأكد مثل(الفروض الأساسية عن المستقبل والمصادر الأساسية الأخرى لتقديرات عدم التأكد والمعبرة عن المخاطر الهامة والتي يمكن أن تسبب تعديلات جوهرية في القيم الدفترية المعدلة للأصول أو الخصوم في العام التالي).
- الافصاحات الأخرى ومنها (مقر المنشأة,الشكل القانوني للمنشأة,جنسية المنشأة,عنوان المركز الرئيس للمرسلات,طبيعة التشغيل أو الأنشطة الرئيسية أو كليهما,اسم المالك والمالك الأخير,شروط اتفاقات الديون,معلومات عن الإيجارات,التمويل خارج الميزانية,تحليل عمليات التشغيل للقطاعات الهامة,الأصول والالتزامات المحتملة,تفاصيل خطة الحوافز).
- افصاحات إضافية اختيارية ومنها(استعراض لحالة الشركة المالية ونتائجها التشغيلية,تقييم للتأثيرات الهامة للاتجاهات والأحداث الحالية وأوجه عدم التأكد على السيولة الشركة ومواردها الرأسماليةوالنتائج التشغيلية,الموارد الرأسمالية المتاحة للشركة وسيولتها,الأحداث الاستثنائية أو غير العادية ذات التأثير المادي على الشركة,استعراض لأداء القطاعات التشغيلية للمنشأة وهي ذات تأثير هام على المنشأة أو مواردها).

8-معلومات دورية[2]

- تقديم قوائم مالية ربع سنوية بانتظام.
- المعلومات الواردة في القوائم المالية والدورية ثم مراجعتها.
- تقديم القوائم المالية ملخصة.

9-تقديم المعلومات اللازمة عن الأحداث التالية لتاريخ الميزانية[3].

- تحديد الفترة اللاحقة.
- معلومات عن الأحداث اللاحقة المعدلة.

[1] حماد طارق عبد العال,حوكمة الشركات(شركات قطاع عام وخاص المصارف,المفاهيم,المبادئ,التجارب,المتطلبات),مرجع سبق ذكره,ص ص 150-151.

[2] حسين عبد الجليل آل غزوي,حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية,مرجع سبق ذكره,ص49.

[3] حسين عبد الجليل آل غزوي,حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية,مرجع سبق ذكره ص ص60-62.

- الإفصاح عن معلومات الأحداث اللاحقة غير المعدلة.
- توزيعات الأرباح المسجلة وقائمة بالتوزيعات المستقبلية أو سياسات التوزيعات.

10-معلومات عن أي اندماج أو خصخصة وشيكة.

11-معلومات عن الاستثمار في المنشأة.

12-نقطة التعادل للربحية لكل مكون رئيسي وحسب تبويب العملاء والمناطق الجغرافية.

13-عرض أرقام المقارنة(بيانات الشركة عن العام الماضي)

خامسا:معلومات عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة:

1-**تحديد نوعية الأطراف ذوي العلاقة**:شركة قابضة, شركات تابعة, شركات شقيقة,شركة الإدارة,مشروعات مشتركة,أفراد العائلة المقربين,الأطراف الأخرى التي لها سيطرة مشتركة على المنشأة.

2-الإفصاح عن المعلومات الأطراف ذوي العلاقة

- شراء وبيع السلع.
- شراء وبيع الممتلكات أو أصول أخرى.
- تقديم أو الحصول على الخدمات.
- ترتيبات الوكالة.
- عقود الإيجارات.
- تحويل البحوث والتطوير.
- عقود الترخيص.
- التمويل,ويشمل ذلك القروض وتحويلات حقوق الملكية.
- الضمانات والكفالات.
- عقود الإدارة.

3-الإفصاح عن طرق تسعير معاملات الأطراف ذوي العلاقة.

- طريقة السعر المماثل غير المقيد.
- طريقة سعر إعادة البيع.
- طريقة التكلفة الزائدة.

4-الإفصاح عن الحوافز ومنافع أفراد الإدارة الأساسية:

- الحوافز والنافع قصيرة الأجل للعاملين.
- منافع العاملين بعد التقاعد.
- المنافع طويلة الأجل الأخرى.
- منافع التقاعد.
- المنافع والمزايا في حقوق الملكية.

5-الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة

- طبيعة العاملات بين الأطراف ذوي العلاقة.
- طبيعة الصفقات التي تمت.
- المعاملات و الأرصدة المتداولة شاملا(مبلغ المعاملة والرصيد القائم,شروط المعاملة وظروفها,الضمانات المعطاة أو المستلمة,مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها و الديون التي أعدمت ومصروف الديون المعدومة).[1]
- يجب أن تكون الأمور السابقة والمذكورة أعلاه موضحة بشكل منفصل و مستقل لكل من(الشركة القابضة,المنشآت ذات السيطرة المشتركة أو التي تمارس تأثير هام على المنشأة,الفروع,المنشآت الزميلة,المشروعات المشتركة الداخلة في المشروع,أفراد الإدارة الأساسيين للمنشأة وأقاربهم,الأطراف ذوي العلاقة الآخرين).

سادسا:التطورات الحديثة والمتوقعة:

1-معلومات عامة عن اتجاه أعمال المنشأة منذ أخر تاريخ القوائم المالية.

2-أية معلومات جوهرية ربما تؤثر على القيمة السوقية للمنشأة.

[1]حسين عبد الجليل آل غزوي ,حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية,مرجع سبق ذكره, ص ص 62-63.

3-عرض العوامل الرئيسية التي سوف تؤثر على نتائج العام القادم مع تأكيد خاص على التوقعات المالية والتجارية للمنشأة.

سابعا:إيضاحات أخرى

1-مزيد من المعلومات والتفاصيل الإضافية في الحالات التي لا تقدم فيها القوائم المالية المعلومات بطريقة ملائمة لموقف المنشأة المالي وأدائها.

2-معلومات عن كل الدعاوي والقضايا المنظورة أمام القضاء والتي يكون أو يحتمل أن يكون لها تأثير هام على المواقف المالي للمنشأة.

3-عرض شكل وتأثير الظروف التي يتوقع أن تؤدي إلى تغير في رأس مال الشركة,أو إعادة التنظيم.[1]

المطلب الثالث:مستخدمو القوائم المالية.

تتعددا لأطراف المستفيدة من لمعلومات التي تقدمها لقوائم المالية،كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقاتهم من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية بناءا على تلك المعلومات المقدمة منجهة أخرى.[2]ومن الأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات القوائم المالية نجد:

١ –المستثمرون: أن عليهم اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع الأرباح إذ يحتاج المستثمرون الحاليون والمرتقبون إلى المعلومات المناسبة في الوقت نفسه ولأجل تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية الأخرى و اتخاذ القرارات المتعلقة بتوظيف مواردهم ويحتاج المستثمرون كذلك إلى تقويم الاحتمالات المستقبلية لأجل الزيادة في استثماراتهم أو تخفيضها أو تحويلها إلى مشروع أخر وعدم الاستمرار في الاستثمارات لفترة معينة معتمدين في ذلك على ما تقدمه لهم القوائم المالية و يمكن تقسيم المستثمرين (الأشخاص الطبيعيين)إلى[3]:

[1] حسين عبد الجليل آل غزوي,حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية,مرجع سبق ذكره,ص64.

[2] محمدعباسبدوي،المحاسبةوتحليلاالقوائمالمالية،داراالهناءللتجليدالفني،الإسكندرية، 2009،ص15.

[3] وسن عبد الصمد نجم الجعفري,دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية,المعهد العربي للمحاسبين القانونيين,جامعة بغداد,2002,ص ص 5-6.

المستثمرالصغير/وهو الذي نجح في ادخار مبلغ معين والذي لا يتوقع له أن يكون قادرا على تكوين مدخرات كبيرة مما يحصل عليه من أيراد وهذا المستثمر أما أن يكون من الموظفين أو العمال أو صغار الصناعيين أو صغار التجار.

*__الرجلالمهنيالناجح__/ وهو الممارس لمهنه معينة ويكون ناجحا في ها مثل الطبيب أو المهندس أو المحامي والذي في اغلب الأحيان يكون قد خصص من الأموال ما يكفي لسد الاحتياجات الضرورية والتي منها ما يكون لأغراض استثمارية.

*__رجل الأعمال الناجح__ /يمتاز هذا القسم بميزتين احدهما أن هذا المستثمر يكون في موضع ما ليسمح له بتحمل الكثير من المخاطر والثانية أن خبرته وتجارته ونشاطه في ميادين الأعمال تجعله على دراية وثيقة ومستمرة بالأحوال الاقتصادية والمالية وتمكنه هاتان الميزتان وبالحد الأدنى من النجاح في الاختيار وإدارة استثماراتها لمالية.

*__رجلالأعمالالمتقاعد__/ و هذا النوع من المستثمرين يحتاج إلى قوائم مالية سليمة ودقيقة جدا تصل إلى الضمان أحيانًا وذلك لأنه من المستثمرين الذين يعتبرون أن العائد المتوقع من الاستثمار يكون في المرتبة أما الارتفاع في قيمة الأصل فيليه في الأهمية.أن هذا النوع من المستثمرين يهتم عند رسم برنامجه الاستثماري بتقليل الأخطار إذ ليس أمامه فرصة أخرى لإعادت تكوين رأسماله من جديد فيما لوفقده.

*__المستثمر الثري__ /يتمتع هذا النوع من المستثمرين بمزايا عديدة منها:

أ –مقدرته على تحمل المخاطر.

ب –مقدرته على تنويع استثماراته.

ج –الاستعانة بالخبراء المحترفين عند رسم برنامجها لاستثماري.

2–

العاملين:همبحاجةإلىمعلوماتمتعلقةباستقراروربحيةالمنشأةمنأجلمعرفةقدرةالمنشأةعلىدفعالتعويضات،؛المكافآت،منافعالتقاعدوتوفيرفرصالعمل[1].

3المقرضون:وهم مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما أذا كانت قروضهم والفوائد المترتبة عليها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق حيثي قدم الأموال للشركة بأشكال و صور عديدة لأغراض مختلفة فالموردون يقدمون الائتمان قصيرة الأجل كي يتمكنوا من تصريف بضائعهم ومن ثم السداد خلال زمن قصير وفق الشروط الأجل المعمول بها.

ومن ناحية أخرى تتلقى الوحدات الاقتصادية قروضا من مصادر مختلفة قد تكون على شكل سندات وأحيانًا تكون هذه السندات قابلة للتحول إلى أسهم وتتيح هذه السندات فرصة للمقرض لاستبدال سنداته إلى حقوق

[1] صالحمرازقة،مداخلةبعنوان،القوائمالماليةحسبالمعاييرالمحاسبةالماليةالإسلامية،الملتقىالدوليالأولحولالاقتصادالإسلامي " الواقعورهاناتالمستقبل "،معهدالعلومالاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير،المركزالجامعيبغرداية،ص08

ملكية أذا رأى ذلك مربحا، أن المقرض يتحمل نسبة مخاطرة متساوية مع جميع الأطراف المستخدمة ألا انه يتحمل خاصية ثبات المنفعة مهما كان وضع الوحدة الاقتصادية فهو يبقى مقيدا بسعر الفائدة الثابت والمحدد، ولأجل ذلك تتفاوت أساليب تحليل القوائم المالية المقدمة خدمة لمقرضين ومعايير الفحص والتدقيق باختلاف مدة وضمانات القرض والغرض منه،

4- **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:** يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق وبالتالي فإنهم يهتمون بالمعلومات المرتبطة بالمركز الائتماني بالوحدة الاقتصادية.

5العملاء: أما هذه الشريحة فاهتمامها بالمعلومات ينحصر بمعرفة استمرارية الوحدة الاقتصادية وخاصة عند ارتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل وان كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي وأساسي للبضاعة أو المواد الأولية[1].

6-الحكومات ووكالاتها:

تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي نشاطات المشاريع المختلفة حيث تحتاجا لجهات الحكومية عامة إلى معلومات لإمكان رسم بعض السياسات الاقتصادية على المستوى القومي مثلا لإدارة الضريبية التي تحتاج إلى القوائم المالية عن الوحدة الاقتصادية ذات العلاقة لغرض احتساب الضرائب المستحقة

عليهاوتخفيضالمواردالتيتحددأنشطتهاوالرقابةعلىهذهالأنشطةوأجهزةالتخطيطوالمتابعةوالإحصاءالتييهمهاالمعلومات الخاصةبالمحاسبةالقومية،

7- **الجمهور:**

تؤثرالوحداتالاقتصاديةبمختلفقطاعاتهاعلىأفرادالجمهوربطرقمتنوعةوعلىسبيلالمثالقدتقدمتلكالوحداتمساعداتكبيرةللاقتصادالمحليبطرقمختلفةمنهاعلىسبيلالمثالالأفرادالذينتستخدمهمورعايتهاللموردينوتكمنأهميةالمعلوماتالتييحصلعليهاالجمهورعندالتعرفعلىبياناتوحدةاقتصاديةماوالتأثيرعليهمبطرقمختلفةحيث-:

أ -

تساهمالوحدةالاقتصاديةمساهمةفعالةوجوهريةفيالاقتصادالمحليوتكونالمساهمةمنجوانبعدةمنها(توفيرالعملوالتعاملمعالموردينا لمحليين)،

ب -تساهمفيالتعرفعلىاتجاهاتنشاطاتالوحدةالاقتصاديةوالتطورالذييحدثعلىهذهالنشاطات.

ت -تؤدينشاطاتالوحدةالاقتصاديةإلىأثارأوأضرارااجتماعيةأوبيئيةتهمالجمهور.

المبحث الثالث: حوكمة الشركات ودورها في جودة القوائم المالية.

[1] محمدعباسبدوي،المحاسبةوتحليلالقوائمالمالية,مرجع سبق ذكره,ص 15.

تعتبرالجودةأحدالعواملالرئيسيةالتيتساهمفيرفعروحالتنافسبينالشركاتوالمصانعوالخدماتالمختلفة،وبالتاليالنظرإلىوعيالمستهلكين فياختيارالخدماتذاتالجودةالأفضل.ولهذازادالاهتمامبحوكمةالشركاتوخاصةمنالناحيةالمحاسبيةوالماليةوالاقتصاديةوالمتعلقةبإ عدادالتقاريروالقوائمالماليةالمفصحعنها،وبالتاليالسعينحوتحقيقجودةالمعلوماتالمحاسبيةالتيتتضمنها،لذلكفإنالالتزامبتحقيقا لجوانبالفكريةللحوكمةسوفينعكسبشكلٍمباشرعليها،وبالتاليفإنالعلاقةبينحوكمة الشركاتوجودةالتقارير والقوائم الماليةهيعلاقةوثيقةالصلةبالعملية الإدارية.

المطلب الأول: جودة القوائم المالية و العوامل المؤثرة فيها .

-مفهوم الجودة: تعنيالجودةفيهذاالمجالمصداقيةالمعلوماتالمحاسبيةالتيتتضمنهاالتقارير والقوائم الماليةوماتحققهمنمنفعةللمستخدمينولتحقيقذلكيجبأنتخلومنالتحريفوالتضليلوأنتعدفيضوءمجموعةمنالمعاييرالقانونيةوالرقابية والمهنيةوالفنية،بمايحققالهدفمناستخدامها[1],إنتحديدأهدافها

هونقطةالبدايةفيتطبيقمنهجفائدةالمعلوماتالمحاسبيةفيترشيدقراراتالمستفيدين

.أيأنالمعلوماتالجيدةهيتلكالمعلوماتالأكثرفائدةفيمجالترشيدالقرارات،ويقصدكذلكبمفاهيمجودةالمعلوماتتلكالخصائصالتي يجبأنتتسمبهاالمعلوماتالمحاسبيةالمفيدة،والمعبرعنهابالفائدةالمرجوةمنإعدادها

فيتقييمنوعيةالمعلوماتالتيتنتجعنتطبيقالطرقوالأساليبالمحاسبيةالبديلة.

وتعتبرالجودةفيهذاالمجالبأنهاأحدمكوناتالتنظيمالإداريالذييختصبتجميعوتبويبومعالجةوتحليلوتوصيلالمعلوماتالماليةالملائمةلا تخاذالقراراتإلىالإطرافالخارجيةوإدارةالمنشأة،وعليهفإنالنظامالمحاسبييعتبرأحدالمكوناتالأساسيةلنظاممالمعلوماتالإدارية[2].

وهذا ويبرز دور النظام المحاسبي كنظام المعلومات من خلال المراحل التالية[3]:

-حصر العمليات والأحداث المتعلقة بنشاط الشركة في صورة مواد خام(بيانات)تمثل مدخلان النظام المحاسبي.

-تشغيل ومعالجة البيانات المدخلة كمواد خام أي البيانات وفق المبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها للحصول على معلومات محاسبية.

-توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستفيدة ذات المصلحة في صورة تقارير مالية.

-الرقابة والمتابعة للبيانات من خلال المراجعة والتقييم وقياس ردة فعل المستفيدين من هذه المعلومات.

واستنادا لما سبق يتبين أن النظام المحاسبي يتكون من مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية المترابطة وتعتمد كل مجموعة من النظام على مجموعة أخرى وتعمل على تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام من خلال الإجراءات المرتبطة بعضها ببعض والمقيدة بمبادئ وقواعد سليمة والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة لتقديم القوائم والتقارير المالية.

[1] محمد خليل,دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات,مجلة الدراسات والبجوث التجارية,كلية التجارة,العدد الثاني,2003,ص19.

[2] زرزار العياشي,الحوكمة المحاسبية للمؤسسة(واقع,رهانات وأفاق),بطاقة مشاركة في الملتقى الدولي الثامن,جامعة العربي بن مهيدي,أم البواقي, يومي7-8ديسمبر2010,ص ص 15 16.

[3] عباس مهدي الشيرازي,نظريةالمحاسبة,مطبعة ذات السلاسل,الكويت,1991,ص12.

-العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية[1]:تعتبرجودةالتقارير والقوائم الماليةالهدفالرئيسيالذيتسعى الشركاتلتحقيقه،لكنهناكمجموعةمنالعواملالتيتؤثرفيعمليةإنتاجالمعلوماتوتوصيلهاوتوفير مقوماتالنظامالمحاسبييمكنبيانهافيمايلي:

يستندالنظامالمحاسبيفيأساسوظائفهعلىمجموعةمنالعناصروالمقوماتوالتيتتمثلفيمجموعةمن الأدواتوالإجراءاتالمستخدمةفيالنظاملتحقيقأهدافهوتتضمنهذهالمقومات:

-المقوماتالمادية :وتتضمنجميعالمكوناتالماديةمثلالأدواتوالأجهزةالمحاسبيةاليدويةوالآليةالتييتم استخدامهافيإنتاجالمعلوماتالمحاسبية.

-المقوماتالبشرية :وتتمثلمجموعةالأشخاصالقائمينعلىتشغيلالنظامالمحاسبيوالعاملينفيه.

-المقوماتالمالية:وتشملكافةالأموالالمتاحةللنظاموالتييستخدمهاللقيامبمهامهووظائفه.

-قاعدةبيانات:وتحتويعلىمجموعةمنالإجراءاتالتطبيقيةوالبياناتالضروريةاللازمةلتشغيلالنظاموتحقيقأهدافه.

المطلب الثاني:معايير جودة القوائم المالية .

منالمعروفأنإداراتالشركاتجميعها،وبلااستثناء،تعملكوكيلللإدارةأعمالالشركةوذلكبالنيابةعنأصحابها،ولضماننزاهةتلكالإدارا تظهرتنظريةالمحاسبةلتحكمتلكالعلاقةمنخلالتطبيقمبادئمحاسبيةعديدةتلزمالشركاتبتسجيلجميععملياتهاضمنقواعدوأص ولتضمننزاهةالعملضمننظاممحاسبيمحدد.واستناداًإلىذلكيستطيعمتخذالقرارالاعتمادعلىتلكالقوائمذاتالجودةالعالية كأح دأهممقوماتاتخاذالقراروالتييجبأنيتوفرفيهاعناصرالملائمةوالوقتية،والإفصاحالكافيأوالأمثلوالأهميةالنسبيةوقابليةالمعلوماتللمق ارنة،وإمكانيةالثقةبهاوالاعتمادعليها،وتتحققجودةهذهالمعلوماتمنخلالتوافرالمعايير التالية[2]:

1-معاييرقانونية :تسعىالعديدمنالمؤسساتالمهنيةفيالعديدمنالدوللتطويرمعاييرلجودةالتقارير و القوائم الماليةوتحقيقالالتزامبهامنخلالسنتشريعاتوقوانينواضحةومنظمةلعملهذهالمؤسساتمعتوفيرهيكلتنظيميفعاليقومبضبطجوانبا لأداءفيالمنشأةبماتتوافقمعالمتطلباتالقانونيةالتيتلزمالشركات بالإفصاحالكافيعنأدائها.

2-معاييررقابية :ينظرإلىعنصرالرقابةبأنهأحدمكوناتالعمليةالإداريةالتييرتكزعليهاكلمن مجلسالإدارةوالمستثمرين،ويتوقفنجاحهذاالعنصرعلىوجودرقابةفعالةتحدددوركلمنلجانالمراجعة وأجهزةالرقابةالماليةوالإداريةفيتنظيمالمعالجةالماليةوكذلكدورالمساهمينوالإطرافذاتالعلاقةفيتطبيققواعدالحوكمةبواسطةأجهزةر قابيةللتأكدمنأنسياستهاوإجراءاتهاتنفذبفاعليةوأنبياناتهاالمالية تتميزبالمصداقيةمعوجودتغذيةعكسيةمستمرةوتقييمللمخاطروتحليللعملياتوتقييمالأداءالإداريومدي

[1] اسلام بدوي الداعورالتميمي,أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية,ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر المهني الدولي الأول في فلسطين,فندقالموفنبيك,رام الله,2012,ص 14.

[2] زرزارالعياشي,الحوكمة المحاسبية للمؤسسة(واقع,رهانات وأفاق),بطاقة مشاركة في الملتقى الدولي الثامن,مرجع سبق ذكره,ص18.

الالتزامبالقواعدوالقوانينالمطبقة.

3-معاييرمهنية :

تهتمالهيئاتوالمجالسالمهنيةالمحاسبيةبإعدادمعاييرالمحاسبةوالمراجعةلضبطأداءالعمليةالمحاسبية،مماابرزمعهمفهوممساءلةالإدارةمن قبلالملاكللاطمئنانعلىاستثماراتهم،والتيأدتبدورهاإلىظهورالحاجةلإعدادتقارير والقوائم ماليةتتمتعبالنزاهةوالأمانة.

4-معاييرفنية :إنتوفرمعاييرفنيةيؤديإلىتطويرمفهومجودةالمعلوماتمايعكسبدورهعلى جودةالتقاريرالماليةويزيدثقةالمساهمينوالمستثمرينوأصحابالمصالحبالشركةويؤديإلىرفعوزيادة الاستثمار.

وعليهتتضحأنوجودمعاييرلضبطجودةالتقاريرالماليةيكونلهأثركبيرفيتطويروتفعيلدورالجهات التنظيميةللحوكمةمنخلالوضعهياكللتنظيمالعمليةالإداريةوسنالقوانينالتيتنظمعملالشركاتوتحفظ حقوقالمساهمين،وكذلكبيانأهميةالرقابةوالدورالمنوطبالمراجعالخارجيمعوجودنظامرقابييظهرالحاجةللمساءلةممايزيدثقةالمستثمر ينبإدارةالمنشأة،ولذلكفإنمهنةالمحاسبةوالمراجعةترتبطارتباطاوثيقاًبقواعدالحوكمة،حيثتعتبرالمحاسبةوالمراجعةمنأكثرالمجالاتالعلمية والمهنيةتأثرابمبادئوإجراءاتالحوكمة، كماأنمبادئوإجراءاتالحوكمةهيالأخرىتلعبدوراًكبيراًفيمجالتطويرمهنةالمحاسبةوالمراجعةمن خلالإصدارالتشريعاتوالقوانينالتيتحكمعمليةالإشرافوالرقابة[1].

المطلب الثالث:تأثيرحوكمة الشركات في جودة القوائمالمالية.

إنأحدأهمدوافعالاهتمامبتطبيققواعدحوكمةالشركاتهوإعادةثقةالمتعاملينفيأسواقالأوراقالمالية، التيتأثرتالانهياراتوحالاتالفشلالتيأصابتالكثيرمنالشركاتالعملاقة،والتيترجعفيمعظمهاإلى عدمدقةالبياناتوالمعلوماتالمحاسبيةوماتتضمنهمنأخطاء؛لذافإنأحدالمبادئالأساسيةالتيتقومعليها عمليةحوكمةالشركاتهومبدأالإفصاحوالشفافيةومايحملفيطياتهمنإعدادومراجعةالمعلوماتوالإفصاح عنهابمايتفقوالمعاييرعاليةالجودةوأنيتمتوفيرهاللمستخدمينفيالوقتالملائموبالتكلفةالملائمة.

1-علاقةقواعدالحوكمةبجودةالتقاريرالمالية:

إنالتطبيقالسليملحوكمةالشركاتيشكلالمدخلالفعاللتحقيقجودةالتقاريرالماليةوالمعلوماتالناتجةعنها،علىأنهيعتبرأحدالمعاييرالأساسيةللحوكمةمنخلالإبرازدقةوموضوعيةالتقاريرالماليةبجانبالالتزامبالقوانينوالتشريعات،وبالتاليهناكعلاقةوثيقةالصلةبينتطبيققواعدالحوكمةوالمعلوماتالمحاسبيةفيالتقاريرالمالية،وأنتطبيقهذهالقواعديؤثرعلىدرجةومستويالإفصاحالمحاسبيممايؤكدعلىأن الإفصاحوالشفافيةوظاهرةحوكمةالشركاتوجهانلعملةواحدةيؤثركلمنهمابالآخرويتأثربه،فإذاكانالإفصاحهوأحدوأهممبادئ لحوكمةفإنإطارالإجراءاتالحاكمةللشركاتيجبأنيحققالإفصاحبأسلوبيتفقومعاييرالجودةالماليةوالمحاسبية،كذلكفإنالأثرالمباشرم نتطبيققواعدالحوكمةهوإعادةالثقةفيالمعلوماتالمحاسبيةنتيجةتحقيقالمفهومالشاملهذهالمعلوماتباعتبارأنالمعلوماتالتيتنتجهاالتقارير الماليةهيمنأهمالركائزالتييمكنالاعتمادعليهاالقياس حجمالمخاطربأنواعهاالمختلفةمثل :

[1] زرزارالعياشي,الحوكمة المحاسبية للمؤسسة(واقع,رهانات وأفاق),بطاقة مشاركة في الملتقى الدولي الثامن,مرجع سبق ذكره,ص18.

مخاطرالسوقومخاطرالسيولةومعدلالفائدةومخاطرالأعمالوالإدارةوأسعارالصرف،فضلاًعندورهافيعمليةالتنبؤ،باعتبارهامدخلاً أيضاوتعتبرلتحليلالقرارالاستثماريفيسوقالأوراقالماليةالذييعتمدعلىفرضرئيسيمؤداهأنكلورقةماليةلهاقيمةحقيقيةيمكنالوصو لإليهامنخلالالمعلوماتالمحاسبيةبدراسةالعائدالمحاسبي،ومعدلالتوزيعات،ومعدلالنموو بعضالنسبالمحاسبية,كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو بيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار[1].

ان أهم دوافع تطبيق قواعد الحوكمة بالنسبة للشركات والأسواق المالية هو اعادة ثقة المتعاملين من مستثمرين ومساهمين وإدارة الشركات في تلك الأسواق تجنبا لتعرضها الى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وقلة الشفافية وعدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وقلة الشفافية وعدم مساءلة في التقارير المالية,لذلك فان الدقة والموضوعية في التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة والجمعيات المهنية المتخصصة لها الأثر الواضح في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم,فضلا عن أهمية التوقيت الملائم في الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لذلك[2].

الأمر الذي يؤثر في القدرة التنبؤية لكل المعلومات وعلى سلوك المستثمرين الحاليين والمتوقعين.

الشكل(2-4):العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة القوائم والتقارير المالية.

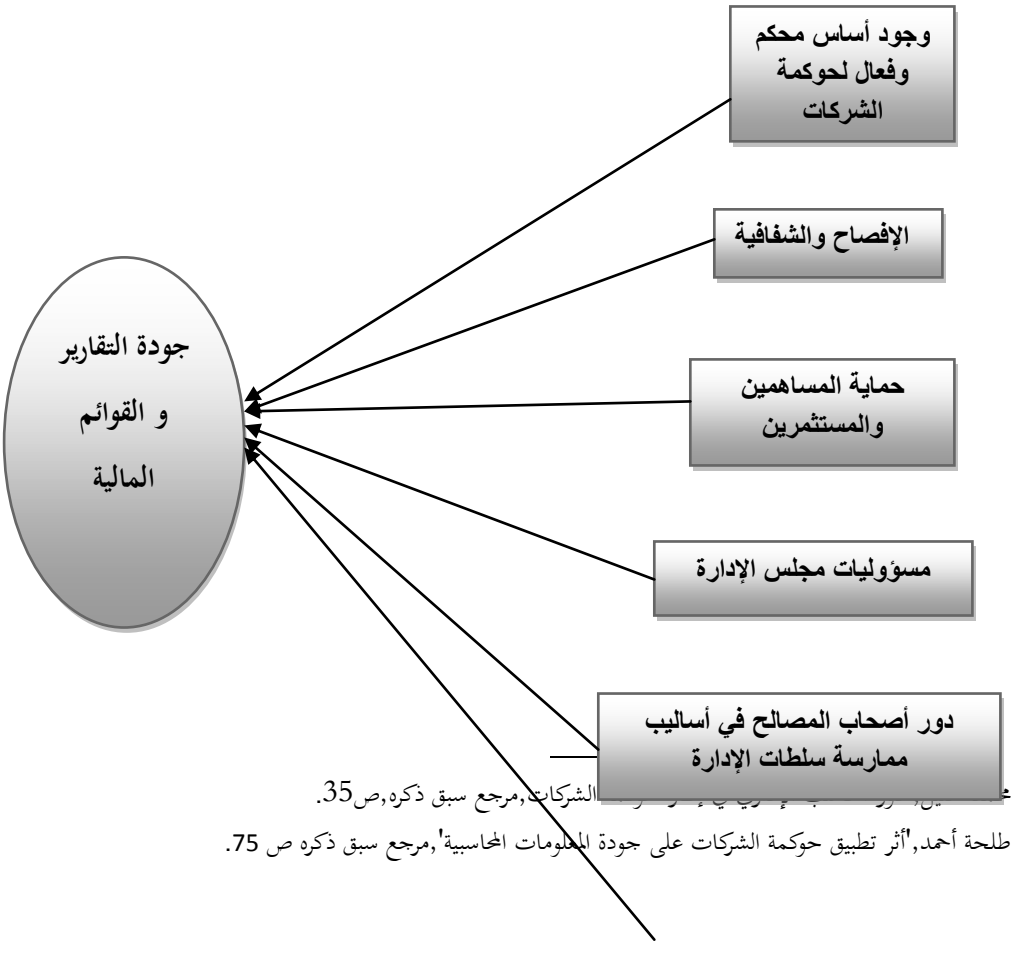

[1] ...الشركات,مرجع سبق ذكره,ص35.

[2] طلحة أحمد,"أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية",مرجع سبق ذكره ص 75.

المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين

المصدر:إسلام بدوي الداعوريالتميمي,أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية,مرجع سبق ذكره,ص17.

2-تأثير حوكمة الشركات في جودة القوائم المالية.

معمطلعسنة 2010

تبنتالجزائربشكلعملينظاممحاسبيماليأساسهالمرجعيالمعاييرالمحاسبيةالدولية،وبمروراكثرسنتينعلىبدايةتطبيقهذاالنظامكانلزاماعلينا،إجراءتقييمولومبسطلكيفيةتأثيرهذاالنظامعلىبعضالمفاهيمالحديثة،مثلحوكمةالشركات،وذلكمنخلالمحاولةإظهارالعلاقةالتكاملية بينهما،عنطريقدراسةجودةعرضالقوائمالماليةوفقهذاالنظام

.تضمنالنظاماالمحاسبياليإطاراتصوريللمحاسبةالماليةومعاييرمحاسبية،ومدونةحساباتتسمحبإعدادقوائممالية علىأساسالمبادئالمحاسبيةالمتعارفعليها،حيثألزمالمؤسساتالخاضعةلهإلىاحترامجملةمنالمبادئوالقواعدأهمهااحترامبدأالشفافيةوالإفصاح

فيعرضالقوائمالماليةوالتيحددهافيخمسقوائمرئيسةهي :

الميزانية،حسابالنتائج،جدولتدفقاتالخزينة،جدولتغييرالأموالالخاصة،الجداولالملحقة[1].

والملاحظمنخلالاستعراضهذهالقوائمالماليةهومدىمطابقتهالماجاءبهالمعيارالمحاسبيالدوليعرضالقوائمالماليةمعبعضالتغييراتالبسيطةفيالتسميات،ولكنالجوهرمطابقوعليهفإنجودةالمعلوماتالمحاسبيةالتيتقدمهاالقوائمالماليةالمعدةوفقالنظاماالمحاسبياليلنتقلعنجودةالقوائمالماليةالمعدةحسبمعاييرالمحاسبةالدولية،والتيأثبتتجودتهاالعالية،حيثأنهنظرالأهميةالقوائمالماليةفقددعتالحاجةلتحسينمستوىجودتهاوذلكبصدورالمعيارالمحاسبياليدوليرقم1بعنوانعرضالقوائمالمالية،عنطريقالتأكدمايلي:[2]

- احتواءالقوائمالماليةلكافةالإفصاحاتالواردةبمعاييرالمحاسبة.
- وقوعالانحرافعنمتطلباتالمعاييرفيحالاتنادرةجدامعالإفصاحعنتلكالانحرافات .
- إيضاحالحدالأدنىمنمكوناتالقوائمالماليةوالسياساتالمحاسبيةالمتبعةوالإيضاحات .

[1] بن طاهر حسين وبوطلاعةمحمد,'دراسة أثر حوكمة الشركات على الإفصاح و الشفافية وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي',ملتقى وطني بجامعة محمد خيضر,بسكرة,يومي6-7ديسمبر2012,ص11.

[2] عبيربيوميمحمودمحمدأمين،'اثرتطبيقآلياتحكومةالشركاتعلىجودةالقرارالاستثماريبسوقالأوراقالماليةالمصرية'،رسالةماجستير،كليةالتجارة—جامعةالقاهرة,2011,ص180.

- تأصيلالمتطلباتالعمليةلبعضالأموركالأهميةالنسبية،والاستمراريةوالثبات،وعرضالمعلوماتالمقارنة،وأسلوباختيار السياساتالمحاسبيةعندعدمتوافرالمعيارالملائم.

إلاأنهعندإعدادالقوائمالماليةوفقالنظامالمحاسبياليجبمراعاةجملةمنالأمورأهمها:

- اختلافالبيئةالاقتصاديةالجزائرية :

حيثيستوجبتكييفالقوائمالماليةمعبيئةالاقتصادالجزائريالأقلانفتاحاعلىالاقتصادالعالميمقارنةبالدولالمتقدمة.

- عدممسايرةباقيالأطرالتشريعيةوالقانونيةلهذاالتطورفيالجانبالمحاسبينظرالبطءالإصلاحاتالماليةخاصةماتعلقمنهابسوق الأوراقالمالية.
- يلاحظكذلكعدمفهمكيفيةإعدادالملاحقوعدمإعطائهاأهميةقصوىمقارنةبباقيالقوائمالمالية.

ومنأجلمعالجةهذهالنقائصيوصىبوضعلجنةمستقلةتضمجميعالقطاعاتالاقتصاديةمنأجلإيجادتكاملبينمختلفالآلياتالساعية لتعزيزمفاهيمحوكمةالشركاتمنأجلمحاربةالفسادالماليوالإداريبأنواعه.

خاتمة الفصل الثاني:

تمثلالقوائمالماليةوسيمةالإدارةالأساسيةفيالاتصالبالأطراف
المهمةبأنشطةالشركة,فمنخلالهايمكنلتملكالأطرافالتعرفعمىالعناصرالرئيسيةالمؤثرةعمىالمركزالماليلمشركةوماحققتهمننتائج,ف القوائمالماليةتمثلانواتجالنهائيللمعلومةالمحاسبيةوالتيتصفالعملياتالماليةللشركة.وتعدجودةالمعلوماتالمحاسبيةالتيتتضمنهاالقوائم الماليةالمقياسالمناسبلتقييممدىكفاءةنظامالمعلوماتالمحاسبيفضلاعنعواملأخرىمثلكفاءةتشغيلوجودةتصميمنظامالمعلوماتالمح اسبيكماوانجودةالمعلوماتالمحاسبيةتكمنفيقدرتهاإضافةقيمةلمتخذيالقراراتالاقتصاديةوذلكبتزويدهمبالمعلوماتالتيتحفيزهمعما تخاذالقراراتالتيتحققأهدافتلكالجهاتوتخفضمناحتمالاتعدمالتأكدالمصاحبةلاتخاذمثلتملكالقرارات,ولكيتمتازتملكالمعلومات بالجودةفانيايجبأنتتصفبالخصائصالآتية:الفعاليةوالكفاءةوالسريةوالكمالوالوفرةوالالتزاموالاعتمادعمىالمعلومات(الموثوقية ,والموضوعيةوالحياديةوتمثيلهابصدقللأحداثالاقتصادية.

إن

جودةونزاهةالمعلومةالمحاسبيةوبالتاليصحةالحساباتالمعروضةهيانعكاسلفعاليةالأنظمةالمحاسبيةالمستعملةإضافةإلىالإيضاحات المرفقةبالقوائمالماليةتتطلبتوافرأنظمةحوكمةالشركاتلتمنع
تواطؤالمدققينمعمنلديهمعلاقةومصالحبالشركةكأعضاءمجلسالإدارةمثلا .
إذإنوجودنظامحوكمةجيدلمشركاتيعنيالمزيدمنالتدخلالإشراف منجانبالمساهمينوالجمعياتالعموميةعممجلسالإدارة وأجهزتهاالتنفيذيةمناجلالحدمنالفسادالماليوالانحرافالإداري.

تمهيد:

تشكل المؤسسة نظاما مفتوحا على الأطراف المكونة لمحيطها والتي تتفاعل معه بطريقة وثيقة ودائمة,وذلك بواسطة تحسين المؤسسة لعلاقتها مع بيئتها,مما يزيد في مصداقيتها و جاذبيتها و تغير نظرة الغير لها بصورة ايجابية,وبذلك ستساهم في تغيير محيطها وتؤثر فيه إيجابا بدلا من أن تخضع لضغوطاته فقط,حيث ومن خلال هذه النظرة الجديدة للمؤسسة,يتضح جليا أنها تتجه صوب متطلبات القدرة التنافسية و الأداء الفعال و تحقيق مزيد من الربح, وبحوكمتها تتسنى لها إدارة أحسن للأزمات و المخاطر و ضمان البقاء و الاستمرار,وبتبني مبادئ حوكمة الشركات في عالم الأعمال يمكنها من ممارسة اقتصاد سوق وفق أطر سليمة.بهذا المنهج الجديد للمؤسسة يتوجب التركيز على ضبط بدقة حقوق وواجبات ومسؤوليات الأطراف الفاعلة الداخليين و الخارجيين عن المؤسسة مما يؤدي بها إلى التقليل من المخاطر التي تواجهها.وهو ما حث به المنظمات والهيئات الدولية إلى الاهتمام بالمبادئ السليمة التي تسير عليها المؤسسات لأنها الخلية المؤثرة على الاقتصاد بصفة خاصة.

وللإلمام بهذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفهوم حوكمة الشركات.

المبحث الثاني:مبادئ وأهداف حوكمة الشركات.

المبحث الثالث: آليات و قواعد تطبيق حوكمة الشركات.

المبحث الأول:مفهوم حوكمة الشركات.

جاءت حوكمة الشركات استمرارا للبحث المتواصل عن تعزيز أداء الشركات,ومنها على سبيل المثال نظرية المنشأة,نظريةالوكالة,الفصل بين الملكية و الإدارة,هياكل الملكية و تمويل المنشآت,علاقة الإدارة بالمساهمين,أصحاب المصالح و غيرها من النظريات.ويوجد أكثر من تعريف لحوكمة الشركات نتيجة لارتباط موضوع حوكمة الشركات بمجالات و أطراف مختلفة,حيث قام العديد من الكتاب و الباحثين بتقديم تعريفات مختلفة لحوكمة الشركات,انطلق كل منها من زاوية أو موضوع الذي يعطيه الأهمية الرئيسية.

المطلب الأول:تعريف حوكمة الشركات.

يركزمصطلححوكمةالشركاتعلىعدةنقاطلإدارةالشركاتوالاقتصادبوجهعام،يأتيفيمقدمتهاوأكثرهاأهميةعلىالإطلاقالشفافيةفي معاملاتالشركاتوالعملياتالمحاسبيةوالقوائمالمالية،وكذلكتطبيقمعايير الشفافيةفيالتعاملمعالمستثمرينوالبنوك التيتقدمالقروضللشركاتلمنعأزماتمصرفية،وتبنيطرقعادلةفيإجراءاتالإفلاسفيحالةتعرضالشركةللفشلوذلكبتوزيعالمخاطربطريقة عادلةبينالمساهمينوالعمالوالمالكينالدائنين.

فيالبدايةتجدرالإشارةإلىأنهعلىالمستوىالعالميلايوجدتعريفموحدمتفقعليهبينكافةالاقتصاديينوالقانونيينوالمحللينلمفهومحوكمةال شركات و يرجع ذلكإلىتداخلهفيالعديدمنالأمورالتنظيميةوالاقتصاديةوالماليةوالاجتماعيةللشركاتوهوالأمرالذييؤثرعلىالمجتمعوالاقتصادككل [1].

ونتيجةلارتباطحوكمةالشركاتبمجالاتوأطرافمختلفةكالإدارةومجلسالإدارةوالمساهمين وأصحابالمصالح،ظهركثيرمن التعريفاتالمتنوعةلحوكمةالشركات.

التعريف الأول:[2]"هي الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير الإشراف على المخاطر التي تقوم بها الإدارة".

كما يصف تقرير Cadbury عام1992 حوكمة الشركات كما يلي:"يعتمد اقتصاد دولة ما على ريادة و كفاءة الشركات,وهكذا فان الفاعلية التي تؤدي بها مجالس الإدارات لمسؤولياتها تحدد الوضع التنافسي للدولة.وهذا هو جوهر أي نظام لحوكمة الشركات".

[1] محمدمصطفىسليمان , حوكمةالشركاتومعالجةالفسادالماليوالإداري , الطبعةالأولى , , الدارالجامعية , دمشق ,سوريا , 2006 , صص12-13.

[2] حمادطارق عبد العال,حوكمة الشركات(مفاهيم,مبادئ,تجارب,شركات قطاع عام و خاص), الدار الجامعية,الطبعة الثانية 2007,ص 11.

التعريف الثاني:يعد مصطلح الحوكمة من المصطلحات الإدارية الحديثة الذي يطلق عليه أيضا الإدارةالرشيدة,إذ يعبر عن مجموعة الطرق و الأساليب و الآليات و الإجراءات و النظم و القرارات التي تضمن تفعيل مبادئ الاستقلالية و النزاهة و الشفافية و الانضباط و المساءلة و العدالة وغيرها من مبادئ الحوكمة التي تهدف إلى تحقيق الجودة و التميز في الأداء من خلال تصرفات إدارة الشركة تجاه هذه المبادئ و استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها,وبما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف,وبما يضمن تحقيق العدالة و يحفظ المساهمين و للأطراف الأخرى المتعاملة مع الشركة حقهم,ولتحقيق ذلك لابد من التزام الإدارة و العاملين بالقواعد الأخلاقية و المهنية للحد من ممارسات تهدد مستقبل الشركة في النمو و البقاء و الاستقرار.

ومنخلالالعرضالسابقللتعريفاتالتيوردتفيالأدبياتالمختصةبالموضوع،يمكنالقولأنحوكمةالشركاتتقومعلىثلاثمحاورررئيسيةهي:

1-**محورالسلوكالأخلاقي** :

أيضمانالالتزامبالأخلاقياتوقواعدالسلوكالمهنيالرشيدوالتوازنفيتحقيقمصالحكافةالأطرافالمرتبطةبالشركةوالشفافيةعندعرضا لمعلوماتالمالية.

2-**المحورالماليوالمحاسبي** : ذلكمنخلال:

-

تفعيلأدوارأصحابالمصلحةمثلالهيئاتالإشرافيةكهيئةسوقالمالوالبنكالمركزي،والأطرافالمباشرةللإشرافوالرقابةوالأطرافالأخربالمرت بطةبالشركة.

-وضعنظاممتكاملللرقابةوالمساءلةلاكتشافالانحرافاتوالتجاوزات.

-التأكيدعلىالإفصاحوالشفافيةكعنصرأساسيلجودةالمعلوماتسواءالماليةأوغيرالمالية.

-إدارةالمخاطر :

منخلالوضعنظاملإدارةالمخاطروالإفصاحعنالمخاطرالمحتملةإلىالعامليناوأصحابالمصلحةووضعإستراتيجياتطويلةالمدىلتحديد تلكالمخاطر.

3-المحورالإداريللحوكمة : وذلكمنخلال:

-السياسةالإداريةمنخلالإعادةتوزيعالصلاحياتللعامليناوالمسؤولين.

-رقابةوتوجيهالأعمال.

-وضعنظاملللحوافزوالمكافآتمنخلالتقييمالأداءسواءللمدراءأوالعامليناوالشركة.[1]

[1] جمال عبيد محمد العازمي,دور الحوكمة في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية,رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجةالماجستير,جامعة الشرق الأوسط,2012.ص ص 13-14.

المطلب الثاني: نشأة حوكمة الشركات.

إنحدوثالأزماتالماليةالأخيرةفيدولشرقآسياوروسياوالولاياتالمتحدة ,
والتيفجرهاالفسادالماليوالإداريوسوءالإدارةوالفجوةالكبيرةبينمرتباتومكافآتالمديرينالتنفيذيينفيالشركاتوبينأداءتلكالشركات ,حيثأدتهذهالأزماتإلتكبدكثيرمنالمساهمينبخسائرماليةفادحةبالشكلالذيأدبالمساهمينالآنوخاصةالمؤسساتالاستثمارية , أنيعلنوابوضوحأنهمليسواعلىاستعدادلتحملنتائجالفسادوسوءالإدارة ,
كماأصبحالمستثمرونقبلقيامهمبالإستثمار,يطلبونالأدلةوالبراهينعلىأنالشركاتالتيترغبفيجذباستثماراتهم يتمإدارتهاوفقاللممارساتالسليمة للأعمالوالتيتضمنتقليلإمكانيةالفسادوسوءالإدارةإلىأقلحدممكن .ويطلق على هذهالممارساتالسليمةللأعمالوالأساليبالرشيدةحوكمةالشركاتكذلكأدىظهورنظريةالوكالةوماإرتبطبهامنإلقاءالضوءعلىالمشاكلالتيتنشأنتيجةتعارضالمصالحبينأعضاءمجالسإدارةالشركاتوبينالمساهمين
إلىزيادةالاهتماموالتفكيرفيضرورةوجودمجموعةمنالقوانينواللوائحالتيتعملعلىحمايةمصالحالمساهمينوالحدمنالتلاعبالماليوالإداري الذيقديقومبهاأعضاءمجالسالإدارةبهدفتعظيممصالحهمالخاصة , وذلكباعتبارهمالجهةالتيتمسكبزمامالأمور داخلالشركات .وفيعام 1976 قامكلمن**Jensen** و**Mecklin**بالاهتمامبمفهومحوكمةالشركاتوإبرازأهميتها فيالحدأوالتقليلمنالمشاكلالتي قد تنشأ من الفصل بين الملكية و الإدارة[1].
وفيالولاياتالمتحدةأدىتطورسوقالمالووجود
هيئاترقابيةفعالةتعملعلىمراقبتهوبالإضافةتشرفعلىشفافيةالبياناتوالمعلوماتالتيتصدرهاالشركاتالتيتعمل بهمثلإلىالتطورالذيوصلتإليهمهنةالمحاسبةوالمراجعة , إلىزيادةالاهتمامبمفهومحوكمةالشركاتوإلزامالشركات , وخاصةالمسجلةإسمهالدىالبورصات , بضرورةتطبيقالمبادئالتييتضمنها هذا المفهوم[2].
الاستجابة للفضائح والانحرافات الإدارية والمالية ازداد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات , حيث لم يقتصر الأمر فقط على الولايات المتحدة الأمريكية بل تعداه أيضا إلى المملكة المتحدة وظهور العديد من التقارير في كل من فرنسا وكندا وألمانيا وإيطاليا[3].
أما في المنطقة العربية فتعد جمهورية مصر الدولة العربية الرائدة في مجال تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات، وتشير الدراسات إلى انه في عام 2001 تم الانتهاء من أول تقرير لتقويم حوكمة الشركات في مصر، والذي قام به البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية[4]ويذكر الرحيلي بأنه هناك

[1] محمدمصطفىسليمان, 'حوكمةالشركاتومعالجةالفسادالماليوالإداري',مرجع سبق ذكره,ص 13.
[2] حسين عبد الجليل أل غزوي,'حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية',مرجع سبق ذكره,ص 15.
[3] حسين عبد الجليل أل غزوي,'حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية',مرجع سبق ذكره ص 15.
[4] أبو العطا، نرمين، "حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد8، 2000,ص50.

جهود ومحاولات مماثلة في بعض الدول العربية الأخرى مثل لبنان، الأردن، تونس، المغرب وبعض دول الخليج الأخرى[1].

***مبررات وجود حوكمة الشركات**

ما الذي يطمئن المستثمر(المساهم)بأن الشركة التي استثمر مدخراته فيها تعمل حسب المصلحة العليا للشركة,وسيحصل هذا المستثمر في المقابل على عائد استثماراته؟وما الذي يؤكد له بأن التقارير المالية التي تنشرها الشركة تبين الوضع المالي الحقيقي للشركة؟وما الذي يضمن للمقرض بأنه سيسترد قيمة قرضه؟وما الذي يضمن للموظف بأن الشركة التي تعمل لديها ستستمر في العمل و تؤمن له لقمة عيشه في المستقبل؟وما الذي يضمن للمجتمع بأن هذه الشركة ستستمر في التوظيف,وإنتاج الخدمات و السلع,وتوليد قيمة مضافة تدعم الوضع الاقتصادي في الدولة و تعززه؟وكيف يحصل جميع أصحاب المصالح على حقوقهم في الشركة؟

الإجابة: الحوكمة,فبدونها جميع الأطراف المعنية في الشركة تراهن في استثماراتهم كما يراهن المقامر[2].

المطلب الثالث:خصائص حوكمة الشركات.

من خلال المفاهيم المقدمة لحوكمة الشركات، نستنتج أن هذا المفهوم يرتبط بشكل أساسي بسلوكيات الأطراف ذات العلاقة بمنظمة الأعمال، وبالتالي هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم[3].

يشير مصطلح حوكمة الشركات إلى الخصائص التالية[4]:

- ✓ الانضباطالذاتي:الالتزام بالقوانين وإتباع السلوك الأخلاقي المناسب و الصحيح.
- ✓ الشفافية:أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- ✓ الاستقلالية: أي استقلالية مجلس والإدارة و اللجان المختلفة و عدم وجود ضغوطات غير لازمة للعمل.
- ✓ المسؤولية أمام مختلف الأطراف:أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.
- ✓ العدالة:أي يجب احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة
- ✓ المساءلة:إمكانية تقييم و تقدير أعمال مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية.

---

[1] الرحيلي، عوض سلامة، "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات, حالة السعودية "، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي قي إطار حوكمة الشركات، القاهرة،2005 ص8 .

[2] سلسلة,المنشورات التثقيفية,'أساسيات الحوكمة (مصطلحات و مفاهيم)', مركز أبو ظبي للحوكمة,برج غرفة التجارة و الصناعة أبو ظبي ,2013,ص 7.

[3] حماد طارق عبدالعال،حوكمة الشركات(المفاهيم– المبادئ –التجارب –تطبيقات الحوكمة في المصارف)،الدارالجامعية،الإسكندرية، 2005 ،ص23

[4] ابراهيم سيد أحمد,'حوكمة الشركات و مسؤولية الشركات عبر الوطن وغسيل الأموال',الدار الجامعية,الاسكندرية2010,ص 199.

- ✓ المسؤولية الاجتماعية:النظر إلى الشركة كمواطن جديد.
- ✓ **الشكل(1-1):خصائص حوكمة الشركات**

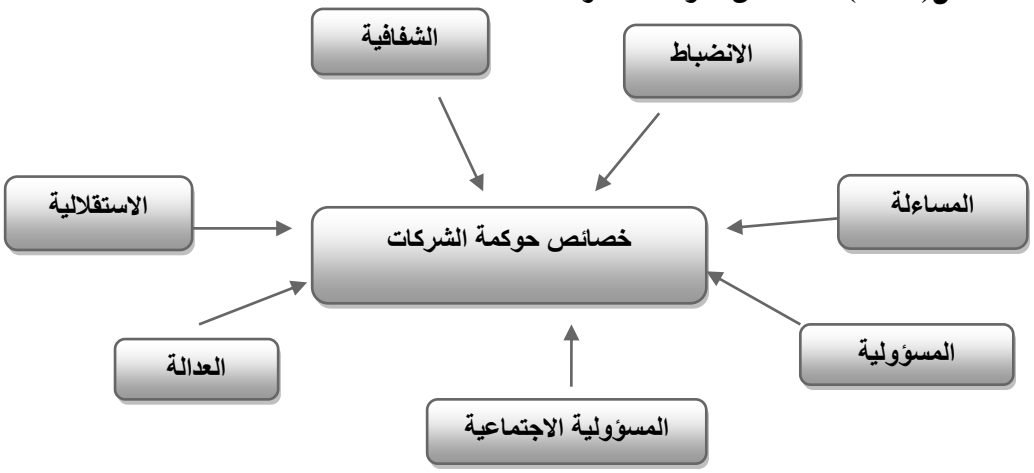

المصدر:فاتحغلاب,تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ و معايير التنمية المستدامة,مذكرة متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير,جامعة فرحات عباس,سطيف,2011,ص 11.

المبحث الثاني:مبادئ وأهداف حوكمة الشركات.

تمثل مبادئ حوكمة الشركات العمود الفقري لتطبيق حوكمة الشركات,فلقد حازت على اهتمام مختلف الهيئات و التنظيمات ذات الصلة بتطبيق الحوكمة مثل منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية(OECD),الأوراق المالية بنيويورك,بنك التسويات الدولي(BIS),المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية(IOSCO),علاوة اهتمام الباحثين و الكتاب فلقد تعددت هذه المبادئ واختلفت من جهة إلى جهة أخرى,ولكن أكثر قبولا واهتماما وأيضا أسبقها صدورا هي المبادئ الصادرة عن(OECD)عام1999م والتي تم إعادة صياغتها عام2004م.كما أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات أهمية كبيرة فهي تساعد الشركات على خلق بيئة عمل سليمة تستطيع من خلالها تحقيق أداء أفضل وبناء ثقة مع أصحاب المصالح.

المطلب الأول:أهمية حوكمة الشركات[1].

[1] هوام جمعة,مداخلةبعنوان'جودة المعلومة المحاسبية و الحوكمة',كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير,جامعة باجي مختار,ولاية عنابة,ص ص:6-7.

بعدالانهياراتالاقتصاديةوالأزماتالماليةالتيشهدتهامعظمدولالعالم،والتيأدتإلىضياعحقوقأصحابالمصالحبهاوبصفهخاصةالمستثمرينالحاليين،لذاكانالاهتمامبتطبيقحوكمةالشركات هوالمخرجالسريعوالحلالمتكاملوالفعاللكلهذهالسلبياتلمالهامنمزاياوايجابيات

يمكنحصرأهميةحوكمةالشركاتفيالنقاطالتالية:

1-

إنالمستثمرينيضعونفياعتبارهمعندالقيامباتخاذقراراتالاستثمارخاصةفيظلالنظامالاقتصاديالعالميالذييتسمبالعولمةوشدةالمنافسة بينالشركاتوالمؤسساتالمختلفةبهدفالدخولإلى

أسواقالمالالمحليةأوالعالميةللاستثمارمدىالتزامالشركاتبتطبيقمبادئالحوكمةالتيعدأحدالمعايير

الأساسيةالمؤثرةعلىقراراتهم،هذامايجعلالمؤسساتالتيتطبقهذهالمبادئترفعمنقدرتهاالتنافسيةعلىالمدىالطويلنظرالتمتعهابالشفافية فيمعاملاتهاوفيإجراءاتالمحاسبةوالمراجعةالماليةوفيجميعالعملياتالتيتقومبها،الشيءالذيسيدعمحتمارصيدالثقةمنجانبالمستثمرينالمحليينوالأجانبعلىحدسواء،ومنثمالاستثمارفيهذهالشركاتمايؤديإلىخفضتكلفةرأسالمالويسمحبتحقيقالمزيدمنالاستقرارلمصادرالتمويل.

2-تجنبالانزلاقفيمشاكلمحاسبيةومالية،بمايعملعلىتدعيمالاستقرارنشاطالشركاتالعاملة بالاقتصاد،وجراءحدوثانهياراتبالأجهزةالمصرفيةأوأسواقالمالالمحليةوالعالمية،والمساعدةفيتحقيقالتنميةوالاستقرارالاقتصادي.

3-

الحصولعلىمجلسإدارةقويبستطيعاختيارمديرينمؤهلينقادرينعلىتحقيقوتنفيذأنشطةالشركةفيإطارالقوانينواللوائحالحاكمةوبطريقةأخلاقية.

4-الشفافيةوالدقةوالوضوحفيالقوائمالماليةالتيتصدرهاالشركاتومايترتبعلىذلكمنزيادةثقة المستثمرينبهاواعتمادهمعليهافياتخاذالقرارات.

5-جذبالاستثماراتالأجنبيةوتشجيعرأسالمالالمحليعلىالاستثمارفيالمشروعاتالوطنية.

6-تجبر العولمة العديد من الشركات للدخول إلى الأسواق المالية العالمية,حيث تواجه منافسة أكبر,وقد أدى هذا إلى إعادة الهيكلة ووجود دور أكبر لاندماج الشركات وعمليات الاستحواذ و التوسع في الأسواق لتحقيق السيطرة على الشركات,وفي ظل النظام الاقتصادي الذي يزداد عولمته فان الشركات بحاجة للدخول إلى أسواق المال المحلية والعالمية من أجل رأس المال و الاستثمار,وجود قواعد إدارة الشركات التي أصبحت عامل واضح يضعه المستثمرون المؤسسون في اعتباراتهم عند القيام باتخاذ القرارات خاصة بالاستثمار ومخاطر الملكية,كما أن المستثمرين الدوليين مقتنعون بأن قواعد حوكمة الشركات تقلل من المخاطر و تشجع الأداء وأن مشاركة المساهمين تحفز مجالس الادارة على تحقيق عوائد أكبر على المدى البعيد,والشركات التي لديها قواعد إدارة جيدة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال أكثر من تلك الشركات التي لا تشجع قواعدها على مشاركة المساهمين.

7-بالنسبة إلى الاقتصاد ككل فان قواعد الإدارة الأفضل تعني قطاع شركات أكثر كفاءة ومستوى أعلى من النمو الاقتصادي,فالإدارة النشطة التي تتمتع بخيال واسع تدفع الشركات لدخول أسواق جديدة وتقدم خدمات جيدة ورخيصة للمستهلكين كما تستطيع مواجهة الضغوط الخارجية بسرعة.

8-أجبرت الخصخصة الحوكمات والشركات على مستوى العالم على تلبية احتياجات مستثمري القطاع الخاص الذين يطالبون بقواعد إدارة جيدة[1].

9-تعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي تراعي مصلحة المساهمين.

10-تؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدةعريضة من المستثمرين(بالأخص المستثمرين الجانب) لتمويل المشاريع التوسعية.فإذا كانت الشركات لا تعتمد على الاستثمارات الأجنبية,يمكنها زيادة ثقة المستثمر وبالتالي زيادة رأس المال بتكلفة أقل[2].

لذلك أصبحت حوكمة الشركات في كافة الدول ذات أهمية كبيرة حيث تؤدي إلى وجود أسواق ذات قوة تنافسية وتمتاز بالشفافية والنزاهة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية،مما استدعى كثيرا من الهيئات العلمية والأكاديمية والمختصين إلى وضع أسس ومبادئ لحوكمة الشركات لأنّها سوف تؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية ومن ثم تعزيز ثقة المستثمرين في الشركة،كلّ هذا يساعد في عملية دفع عجلة التنمية.

المطلب الثاني: مبادئ حوكمة الشركات.

هناك خمس مبادئ أساسية لترسيخ القواعد الحاكمة في الممارسات إدارة الشركات تتعلق بحقوق المساهمين

و المقابلة المتكافئة للمساهمين,الإفصاح,الشفافية,ومسؤوليات مجلس الإدارة[3].

1-حقوق المساهمين:

[1] أمينالسيداحمدلطفي،المراجعةالدوليةوعولمةأسواقرأسالمال،الدارالجامعية،الإسكندرية,716-717.

[2] منشورات بورصتي القاهرة والإسكندرية,حوكمة الشركات,4 شارع الشريفين وسط المدينة,ص5.

[3] أمين السيد أحمد لطفي,'المراجعة و حوكمة الشركات',الدارالجامعية,الإسكندرية,الطبعة الأولى2012,ص ص 181- 182.

يتعين أن يكفل إطار أساليب ممارسة حوكمة الإدارة بالشركات لحماية المساهمين.حيث أن المستثمرين حقوق ملكية معينة.فان حق الملكية يخول للمستثمر حق المشاركة في أرباح الشركة,مع تحديد مسؤوليته بقيمة استثماره,و بالإضافة إلى هذا فان تملك سهم يتيح الحق الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة,كما يتيح حق التأثير في الشركة و خاصة من خلال المشاركة في الاجتماعات العامة للمساهمين و عن طريق التصويت ولكن من الناحية العلمية,من الأفراد و المؤسسات سريعة الحركة و دائمة التغير,لا يكون من المتوقع أن يضطلع المساهمون بمسؤولية إدارة أنشطة الشركة.بل تقع مسؤولية وضع إستراتيجية الشركة و تشغيلها على عاتق مجلس الإدارة و فريق المديرين الذي يتم اختياره,توفير الحوافز,ويقوم مجلس الإدارة عند الضرورة بإحلال محل فريق المديرين. وترتكز حقوق المساهمين في الشركة على مجموعة من القضايا الأساسية,مثل اختيار أعضاء مجلس الإدارة أو غيرها من وسائل التأثير في شكل وتشكيل المجلس,بالإضافة إلى إدخال التعديلات على العادية.وغير ذلك من المسائل الأساسية,على ما يتحدد في النظام الأساسي و في اللوائح الداخلية للشركة تأسيسا على ذلك يمكن القول أنه:

أ-تشمل حقوق المساهمين على:

- ✓ ضمان أساليب تسجيل حقوق الملكية.
- ✓ نقل ملكية الأسهم.
- ✓ الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب و بصورة منتظمة.
- ✓ المشاركة و التصويت في احتياجات العامة للمساهمين.
- ✓ انتخاب أعضاء مجلسالإدارة.
- ✓ المشاركة في أرباح الشركة.

ب-يمتلك المساهمون الحق في المشاركة أو على الأقل الإحاطة علما بالقرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة,ومن أمثلتها:

- التعديلات في النظام الأساسي أو في مواد التأسيس أو في غيرها من الوثائق و المستندات المنظمة و الحاكمة لنشاط الشركة.
- الموافقة على إصدارأسهم جديدة.
- التعاملات المالية غير العادية التي تسفر بالفعل عن بيع الشركة.

ج-ينبغي أن تتاح للمساهمين فرص المشاركة على نحو فعال و التصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين كما يجب إحاطتهم علما بالقواعد (متضمنةإجراءات التصويت)التي تحكم الاجتماعات العامة للمساهمين.

- ❖ يجب تزويد المساهمين في الوقت الكافي من المعلومات المتصلة بأعمال وتواريخ وأماكن انعقاد و جداول أعمال الاجتماعات العامة, وبالإضافةإلى تزويدهم في الوقت الملائم بالمعلومات الكاملة عن المسائل التي يتعين اتخاذ قرارات بشأنها في الاجتماعات.
- ❖ يجب ان تتاح للمساهمين فرصة طرح الأسئلة على مجلس الإدارةوإضافة موضوعات إلى جداول أعمال الاجتماعات العامة.على أن يكون ذلك في حدود معقولة.ولغرض توسيع نطاق قدرة المساهمين على تقديم أسئلة مسبقا و الحصول على إجابات عنها من الإدارة التنفيذية ومن مجلس الإدارة.
- ❖ يتعين توافر للمساهمين القدرة على التصويت حضوريا أو غيابيا,كما يجب أن يعطى نفس الوزن للصوت بغض النظر عن كونه حضوريا أو غيابيا أو توصى المبادئ بقبول التصويت بالنيابة.كما ان زيادة أهمية المساهمات الأجنبية تؤكد أهمية قيام الشركات ببذل كافة الجهود لتمكين المساهمين من المشاركة من خلال وسائل قائمة على استخدام التكنولوجيا الحديثة.كما يتسنى دعم المشاركة الفعالة للمساهمين في الاجتماعات من خلال تطوير وسائل اتصال الكترونية أمنة و السماح للمساهمين بالاتصال فيما بينهم.دون الحاجة للجوء الى الأساليب الرسمية للتفويض,ومن منظور اعتباراتالشفافية يتعين أن تضمن إجراءات الاجتماعات سلامة عد وتسجيل الأصوات,بالإضافةإلىإعلان النتائج في الوقت المناسب.

4-يجب الإفصاح عن الهياكل و الترتيبات الرأسمالية التي تكمن مساهمين معنيين من تملك معينة من السيطرة بشكل لا يتناسب وحقوق ملكياتهم,وبالإضافة إلى علاقات الملكية,يتسنى للآليات الأخرى التأثير في الرقابة على الشركات,حيث تعد اتفاقاتالمساهمين وسيلة شائعة الاستخدام بالنسبة لمجموعات من المساهمين الأفراد الذين يمتلك كل منهم حصصا صغيرة نسبيا من حقوق الملكية,ويقضى تلك الاتفاقات يتخذ المساهمون موقف منسقة تمكنهم من أن يمثلوا أغلبية فعلية,أو على الأقل للمشاركين فيها حقوقا تفصيلية لشراء أسهم إذا ما كان هناك مساهمون آخرون يرغبون في البيع.وبالنظرإلى قدرة هذه الآليات على إعادة توزيع تأثير الهياكل والترتيبات المساهمين على سياسة الشركة.يكون لهم أن يتوقعوا الإفصاح عن الهياكل و الترتيبات المالية على النحو المناسب.

5-ينبغي أن يسمح للأسواق السيطرة على الشركات بالعمل على النحو يتسم بالكفاءة و الشفافية.

2-المعاملة المتكافئة للمساهمين

يجب أن يكفل إطار ممارسة حوكمة الإدارة في الشركات,لمعاملة متكافئة لجميع المساهمين,ومن بينهم صغار المساهمين و المساهمون الأجانب.كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تفويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

أ-ينبغي تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين:

- ❖ داخل كل فئة من المساهمين, يجب أن يحصلوا جميعا على نفس الحقوق التصويت, كما يجب أن تتوافر للمستثمرين قدرة الحصول على معلومات خاصة بحقوق التصويت الممنوحة لكل من فئات المساهمين.وذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم,كذلك ينبغي تصويت المساهمين على أية تغييرات في حقوق التصويت.
- ❖ يجب أن يتم التصويت بواسطة أمناء و أشخاص معينين تم الموافقة عليهم من قبل ملاك الأسهم.

ب-ينبغي منع عمليات تداول الأسهم :منع عمليات تداول الأسهم التي تستند إلى معلومات داخلية,وكذا منع أية عمليات للتبادل تستهدف تحقيق مصالح للأشخاص ذوي العلاقة بالشركة و تتحقق المصالح الذاتية للمديرين حينما يقوم الأشخاص تربطهم علاقة وثيقة بالشركة باستغلال تلك العلاقات لغير صالح الشركة و المساهمين.

3-دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات

يجب أن ينطوي إطار أساليب حوكمة الإدارة بالشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يراها القانون,و أن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة,وفرصالعمل,وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.ويجب أن يشمل إطار أساليب ممارسة حوكمة الإدارة بالشركات على إدراك الحقيقة المتمثلة في صالح الشركة يتحقق من خلال الاعتراف بمصالح الأطراف المختلفة و إسهاماتهم في نجاح الشركة,مع مراعاة ما يلي:

- ❖ يجب أن يؤكد إطار ممارسة سلطات الإدارة في الشركة على احترام حقوق أصحاب المصلحة والتي يحميها القانون بمقتضى قوانين العمل,الشركات,العقود,الإفلاس,وغالبا ما يؤدي الاهتمام بسمعة الشركة و أدائها إلى استلزام الاعتراف بنطاق واسع من المصالح.
- ❖ حينما يقدم القانون الحماية لحقوق أصحاب المصالح فانه يجب أن تتاح لهم الفرصة للحصول على تعويضات فعلية نتيجة انتهاك أي من حقوقهم.
- ❖ حينما يشارك أصحاب المصالح أساليب ممارسة سلطات الإدارة,ينبغي أن تكفل لهم الحصول على المعلومات اللازمة لذلك فعندما تسمح القوانين و الممارسات بمشاركة أصحاب المصالح,يكون من الأهمية إمكانية حصول تلك الأطراف على المعلومات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتهم.[1]

4-الإفصاح و الشفافية

ينبغي أن يكفل إطار أساليب ممارسة حوكمة الإدارة بالشركات تحقيق الإفصاح الدقيق و في الوقت المناسب بشان كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة,ومنبينها:الموقفالمالي,الأداء,الملكية و أسلوب ممارسة سلطات الإدارة.ويتعين مراعاة ما يلي لتطبيق ذلك المبدأ:

أ-يجبأن يشمل الإفصاح على المعلومات الأساسية المتصلة بما يلي:

- ✓ النتائج المالية و التشغيلية للشركة.
- ✓ أهداف الشركة.
- ✓ ملكية الأغلبية و حقوق التصويت.
- ✓ أعضاء مجلس الإدارة و كبار المديرين و مرتباتهم و حوافزهم.
- ✓ عوامل المخاطرة الملموسة في الأجل منظور.
- ✓ المسائل الأساسية المتصلة بالعاملين و غيرهم من أصحاب المصالح.
- ✓ هيكل و سياسات وأساليب ممارسة سلطات الإدارة.

ب-ينبغي إعداد المعلومات,مراجعتها و الإفصاح عنها وفقا لأعلى المعايير المحاسبية و المالية و الغير المالية للإفصاح و المراجعة ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق أعلى المعايير إلى تحسين قدرة المستثمرين على متابعة الشركة من خلال

[1] أمين السيد أحمد لطفي,'المراجعة و حوكمة الشركات'مرجع سبق ذكره,ص ص: 183-188.

توافر التقارير التي تتسم بارتفاع درجة الاعتمادية و القابلية للمقارنة مع غيرها من التقرير,بالإضافة إلى تحسين درجة الإلمام بأداء الشركة وتعتمد نوعية المعلومات على المعايير التي تستخدم في عمليات تجميعها و الإفصاح عنها.

ج-ينبغي إجراء المراجعة السنوية بواسطة مراقب الحسابات مستقل لكي يتحقق وجود تأكيد خارجي وموضوعي بشأن الأسلوب المستخدم في إعداد القوائم المالية.

د-يجب أن تتيح قنوات نقل المعلومات إمكانية وصول مستخدمي تلك المعلومات إليها بصورة تتسم بالعدالة,وسلامةالتوقيت,وفعاليةالتكاليف,فقنوات نقل المعلومات لها من الأهمية ما يوازي أهمية محتوى المعلومات ولكن بينهما الإفصاح عن المعلومات و الوصول أمرا ملزما في الغالب بمقتضى التشريعات فان تصنيف و حفظ المعلومات و الوصول إليها يمكن أن يتصف بمشقة و ارتفاع في التكلفة و لهذا ففي بعض الدول صار حفظ واسترجاع ملفات تقارير الشركات ومستنداتها يتم الكترونيا كما يتيح الانترنيت و غيره من صور التكنولوجيا المعلومات الفرصة لتحسين عملية توزيع المعلومات.

5-مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن تتيح أسلوب ممارسة حوكمة الإدارة بالشركات الإرشاديةالإستراتيجية لتوجيه الشركات,كما يجب أن يكفل المتابعة للإدارةالتنفيذية من قبل مجلس الإدارة,وأن يضمن مسألة مجلس الإدارة من قبل الشركة و المساهمين.

ويتعين قيام مجلس الإدارة من الوظائف الأساسية,من بينها ما يلي:

1-مراجعة و توجيه إستراتيجية الشركة,وخطط العمل, وسياسات المخاطرة, والموازنات السنوية و خطط النشاط, ووضع الأهداف الأداء ومتابعة التنفيذ ومتابعة أداء الشركة و الإشراف العام على الإنفاق الرأسمالي, عمليات الاستحواذ, وبيع الأصول.

2-اختيار المديرين التنفيذيين و تحديد مرتباتهم و حوافزهم ومتابعتهم و القيام عند الضرورة بإخلالهم, والإشراف على تخطيط المسار المهني للعاملين.

3-مراجعة مرتبات وحوافز المديرين, ضمان وجود عملية تتسم بالشفافية فيما يتعلق بترشيح أعضاء المجلس.

4-متابعة و إدارة صور تعارض المصالح المحتملة لدى المديرين وأعضاء المجلس و المساهمين,وهو ما قد يتضمن إساءة استخدام التعاملات التي يقوم بها أطراف من ذوي العلاقة بالشركة.

ويجب أن تتوفر لدى مجلس الإدارة القدرة على ممارسة الأحكام الموضوعية على شؤون الشركة و الاستقلال بوجه خاص عن الإدارة التنفيذية.

و ينبغي على مجلس الإدارة مراعاة مايلي:

- يجب أن تراعي مجالس الإدارة تعيين عدد كاف من أعضاء المجلس غير التنفيذيين و الذين تتوافر لديهم القدرة على ممارسة الأحكام المستقلة بالنسبة للمهامالتي يحتمل أن تنطوي على تعارض في المصالح.
- ينبغي أن يكرس أعضاء المجلس وقتا كافيا لمسؤولياتهم فمن المتفق عليه أن عضوية الفرد في عدد كبير من المجالس قد تؤثر على أدائه ولهذا فقد تود الشركات توجيه اهتمام كاف نحو هذه المسالة وقد قامت بعض الدول بتحديد الحد الأقصى لعدد الشركات و المؤسسات التي ينبغي أن يشغل الفرد عضوية مجالسها.إذ أن تحديد العدد يكون أقل أهمية من مسألة ضمان الوضع و الثقة الذين يتمتع بهما في أعين المساهمين.

الشكل:(1-2):مبادئ حوكمة الشركات

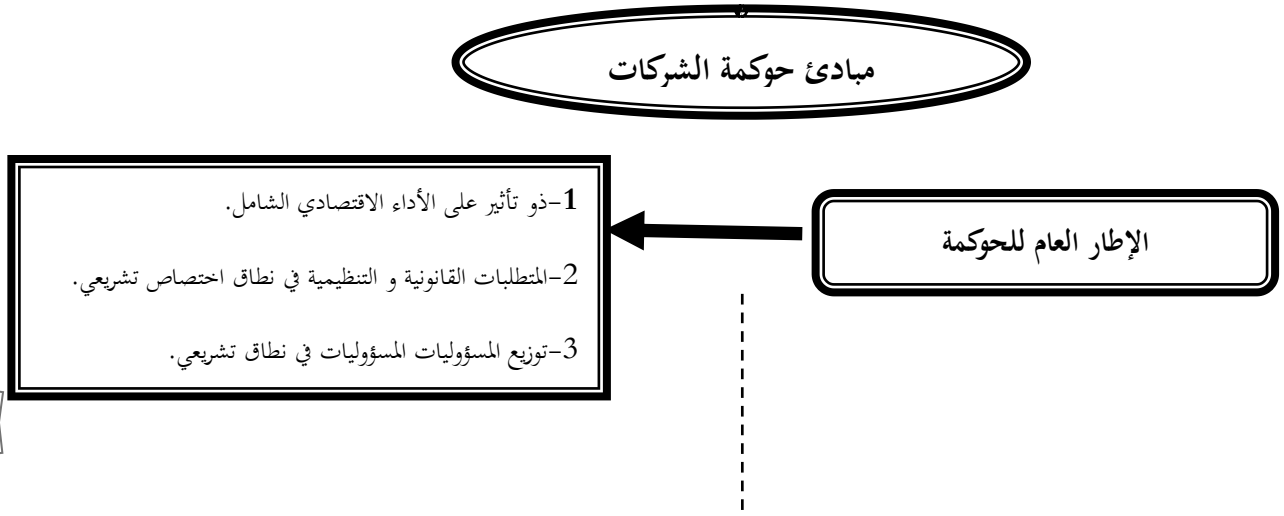

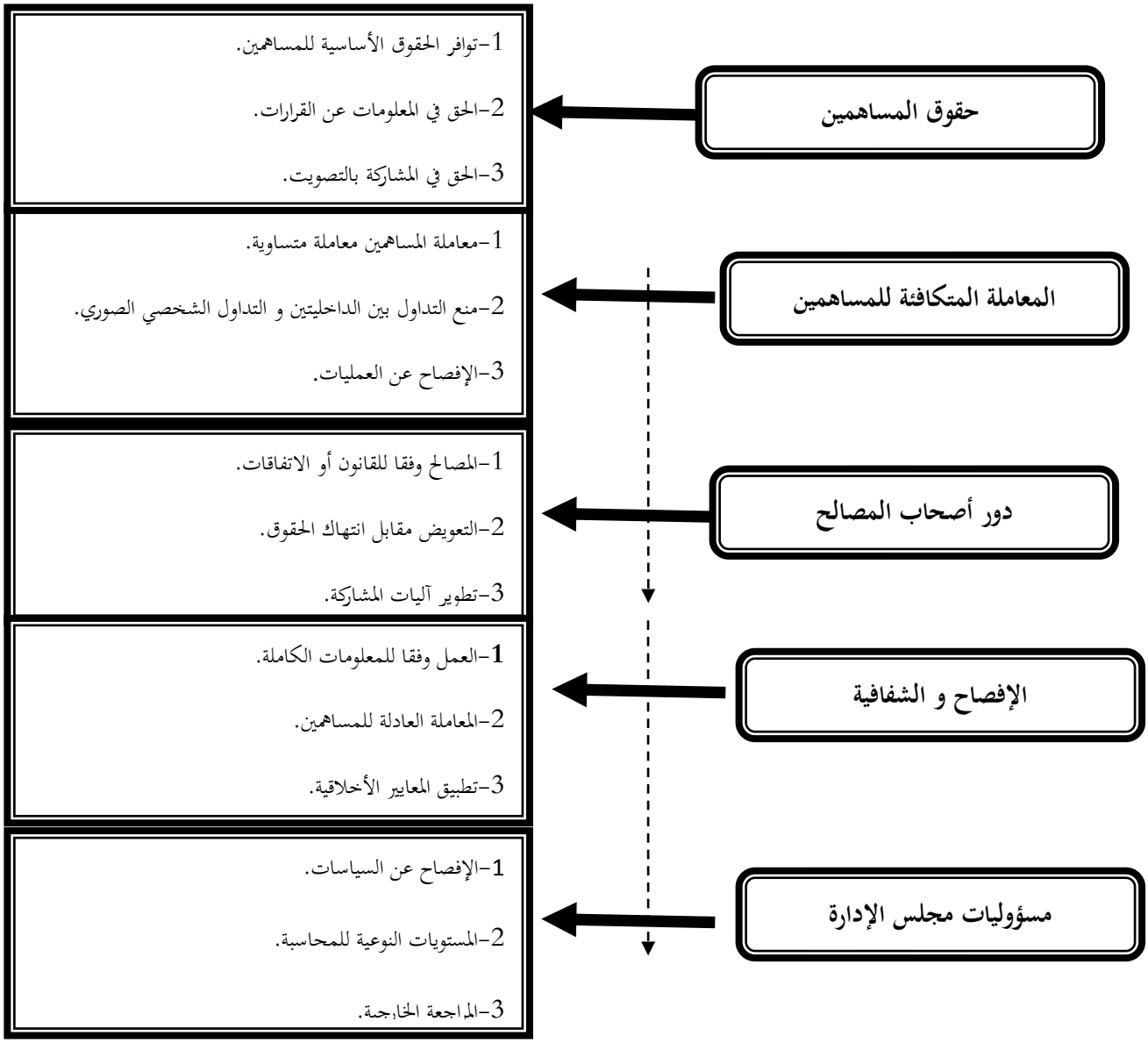

المصدر:عطا الله وارد خليل,محمد عبد الفتاح عشماوي,حوكمةالمؤسسية,مكتبة الحرية للنشر و التوزيع,القاهرة,مصر,2008

المطلب الثالث:أهداف حوكمة الشركات.

إن الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات سيساعدها على جذب الاستثمارات و دعم الأداء الاقتصادي و القدرة على المنافسة في المدى الطويل و ذلك من خلال تحقيق الأهداف أهمها:

- ❖ العدالة و الشفافية في المعاملات الشركة و حق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة مراجعة الإدارة حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة الفساد.
- ❖ حماية المساهمين بصفة عامة و تعظيم عائدهم و ذلك بتبني معايير الشفافية في التعامل معهم لمنع حدوث الأزمات الاقتصادية.
- ❖ منع المتاجرة بالسلطة في الشركة و ذلك من خلال ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة أمام المساهمين.
- ❖ ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة من خلال تكامل نظم المحاسبة و المراجعة.
- ❖ الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة.
- ❖ تحسين الإدارة داخل الشركة و المساعدة على تطوير الاستراتيجيات و زيادة كفاءة السوق.
- ❖ جذب الاستثمارات,تنميتها و الحد من هروب رؤوس الأموال.
- ❖ محاربة الفساد سواء من الجانب المادي,الإداري و الأخلاقي[1].
- ❖ تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة و المراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.
- ❖ تجنب حدوث أزمات مصرفية حتى في الدول التي لا يوجد بها تعامل نشط على معظم شركاتها في أسواق الأوراق المالية.
- ❖ تحسين الممارسات المحاسبية ,المالية و الإدارية في المنظمة بما يعمل على تدعيم و نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد,وعدم حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية وأسواق المال المحلية و العالمية.
- ❖ إيجاد هيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة, ووسائل تحقيق تلك الأهداف و متابعة الأداء.
- ❖ المراجعة و التعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات,بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين و هما مجلس إدارة الشركة و المساهمون ممثلة في الجمعية العامة للشركة[2].

المبحث الثالث:آليات و قواعد تطبيق حوكمة الشركات.

[1] قريشي العيد و وليد بن تركي, مداخلة تحت عنوان 'دور تطبيقآليات حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي و الإداري', جامعة محمد خيضر,بسكرة,يومي 6-7 ماي2012,ص 10.

[2] هاني محمد خليل,'مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة',رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على الماجستير,الجامعة الإسلامية لغزة,كليةالتجارة,قسم المحاسبة و التمويل,2009,ص 24.

للحوكمة مجموعة من القواعد التي تهتدي بها إدارة الشركة لتعظيم ربحية وقيمة الشركة على المدى البعيد لصالح المساهمين,وتعتبر هذه القواعدمكملة للنصوص الواردة في القوانين الأخرى كقانون الشركات وقانون الأعمال وغيرها إلا أن هذه القواعد خصوصية تميزها عن غيرها فهي لا تمثل نصوص قانونية أمرة ولا يوجد إلزام قانوني لها وإنما هي تنظيم وبيان للسلوك الجيد في إدارة الشركة,كما و لحوكمة الشركات آليات لابد من وجودها في إدارة الشركة للتأكد من أن أصولها تستخدم بكفاءة و تضمن للمساهمين عوائد استثماراتهم.

المطلب الأول:خطوات و مراحل تطبيق حوكمة الشركات

حسب تجربة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومركز المشروعات الدولية الخاصة فان الشركات التجارية تمر عبر خمس مراحل في بناء الحوكمة والترقي في القيام بممارسات أكثر تشددا فيها،وهذه المراحل كالتالي[1]:

المرحلة الأولى :إدراج المفهوم لدى المجتمع الاقتصادي وتكوين و عيراقيبه

أشارتالوكالةالأمريكيةللتنميةالدوليةومركزالمشروعاتالدوليةالخاصةأنأولماواجهالحوكمةفيالعديدمنالبلدان،وخاصةفيالشرقالأوسط،هوغيابمفهومحوكمةالشركات ,

وبالتاليكانتالخطوةالأولىهيتعريفالمصطلح،المفهوموكلفوائدحوكمةالشركاتلجميعالأوساطالتجاريةوالحكوماتوكلالمعنيينومحاولةتطبيقذلكمحليا.ومنأمثلةذلكأنجمعيةتطويرالمؤسساتالماليةفيآسياوالمحيطالهادئبدأتفيمسيرةرفعمستوىحوكمةالشركاتبينالبنوكالأعضاءفيها،وهيتعملعلىتثقيفأعضائهاحولكيفيةإتباعممارساتحوكمةالشركاتعنداتخاذقراراتمنحالقروضومدىالمخاطرةالمقبولةمنالبنوكفيإطارتطبيقالحوكمة،وكانمننتيجةتلكالجهودأنالعديدمنالشركاتالآسيويةأصبحتتعرفكيفتؤثرعواملحوكمةالشركاتعلىأرباحها.

المرحلةالثانية: وضعالقوانينالوطنية

بعدنشرالوعيفيالمجتمعالاقتصاديالمعنييتمالتوجهإلىعمليةتحديدمبادئالسلوكالمحليةالمتعلقةبالحوكمةفيالشركات،وغالباًمايتمالالجوءإلىالاعتمادعلىمبادئمنظمةالتعاونوالتنميةالاقتصاديةلحوكمةالشركاتكقاعدةيتمالانطلاقمنهافيمرحلةأولية،ثمبعدذلكتحتاجالدولللتطويرمبادئهاوقوانينهاالخاصةالتيتعالجالواقعالمحليفيمايتعلقبالتعاملالتجاريوالالتزامبالمعاييرالدولية،منخلالالجمعيةينآراءمنيمثلونالمنظماتغيرالحكومية،معاهدتعليمحوكمة،الشركات،القطاعالأكاديمي،وسائلالإعلاموالمؤسساتالأعمالالممارسة

[1] جلاب محمد,معين أمين سيد, 'حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية',مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة الجزائر3, 2010,ص ص 69-70.

وحسبمركزالمشروعاتالدوليةالخاصةففيالشرقالأوسطوشمالإفريقيا،يعملالمركز بدعممنمبادرةالشراكةالأميركيةالشرقأوسطية –

معمجموعاتلتطويرمعاييرهاالخاصةالتيتناسبواقعهيمنةمؤسساتالأعمالالتيتملكهاالدولة،وانتشارالشركاتالعائلية،ووضعالنظ امالبنكي.

أمارو سيافقدحددتجماعاتالقطاعالخاصمجموعةمشتركةمنالمعاييروعرضهاعلىالحكومة،

ثمقامتالدولةتبعالذلكبوضعقانونهاالخاصبحوكمةالشركات،وقدتقدمتلتصلالمراحلالأخيرة

منالحوكمةبعدذلك.

المرحلةالثالثة : مراقبةتطبيققانونالحوكمة

بعدأنيتمتبنيقانونلحوكمةالشركاترسمياًمنطرفالدولةبمشاركةالأطرافالمعنيةتبقىمهمةمتابعةتطبيقهاالفعليعلىأرضالواقع .وللأسففعلىعكسالدولالمتقدمةالتيلديها أسواق

ماليةمتطورةتضمنمتطلباتالإدراجفيهااستيفاءشروطالحوكمةفانالدولالناميةأسواقهاالماليةغيرمتطورةولاتستوعبنسبة كبيرةمن النشاطالاقتصادي،ولذلكلابدمنتوافرمعإنشاءوتطويرأسواقالأوراقالماليةمنإنشاءوتطويرمؤسساتلمراقبةالتعاملبالأوراقالمالية.

مع ذلك يمكن اللجوء لميكانيزمات أخرى للمراقبة في مكان جمعيات الشركات التجارية أن تلعب دوراً هاما في مراقبة وضبط سلوك أعضائها كما أن باقي المجتمع ممن هم خارج الوسط التجاري لهم مصلحة في تطبيق حوكمة الشركات ولذا يمكن لمجموعات منه المساهمة في عملية المراقبة، وعلى الصحافة أيضاً أن تتحمل جزء من مسؤولية الرقابة.

المرحلة الرابعة: التدريب على المسؤوليات الجديدة

مع اعتماد قانون الحكومة وإرادة البدء في تنفيذه لأبدا من تعليم و تدريب الفاعلين الأساسيين الذين يقع على عاتقهم تنفيذ ما تتطلبه الحوكمة، نظر اللمسؤوليات الجديدة التي يكلفون بها ويقصد بهؤلاء المديرين التنفيذى ينفي الشركات التجارية،وأعضاء مجالس الإدارة،إدارة الشركة، وأمناء سر الشركات،... الخ. ومن أمثلة ذلك أنه في روسيا بعد إصدار قانون حوكمة الشركات،نظم معهد المديرين الروسي سلسلة من الدورات التعليمية والتدريبية لكبار موظفي الشركات في مختلف أنحاء الدولة وقد تطلب الأمر من هم ترجمة المواد المناسبة من البلدان الأخرى ووضع مواد دراسية أخرى مبتكرة حسب المتطلبات بهدف غرس المعلومات والإحساس بأهمية التجربة في نفوس المتدربين وتعريفهم بمدى حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم.

المرحلةالخامسة : إضفاء الطابع المؤسساتي على حوكمة الشركات

تأتي هذه المرحلة من تطور حوكمة الشركات عندما تصبح الحوكمة وممارستها جزء مهم من الوسط التجاري وعندما تكون المؤسسات التي تدعم التطبيق والامتثال لمبادئ الحوكمة قد أصبحت ثابتة في مكانها،وتشمل هذه المؤسسات مؤسسات القطاع الخاص مثل معاهد المديرين لتأمين التكوين والتدريب المستمرين حسب المستجدات

والتطورات،وكذلك مؤسسات الدولة كالنظام القضائي وأجهزتها لتي تحكم في النزاعات. ونجد انه في البلدان ذات الأسواق المالية المتطورة أن قواعد وقوانين وهياكل حوكمة الشركات موجودة ضمن قوانين تحمي حقوق الملكية الخاصة وحقوق أصحاب الأسهم،عبر البنود التشريعية، القواعد التنظيمية،القرارات القضائية وقواعد التسجيل في أسواق الأوراق المالية.[1]

المطلب الثاني:محددات حوكمة الشركات.

يتوقف التطبيق الجيد لحوكمة الشركات على مدى وجود وجودة مستوى محدد من مجموعتين من المحددات الداخليةوالخارجية:

- **المحددات الداخلية**:وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والذي يؤدي توافرها وتطبيقها إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة[2]:

- مجلس الإدارة : يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة وأن يتحمل كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية المسؤولية المباشرة وغيرا لمباشرة عن مدى تحقيق أهداف الشركة .وتحقيق مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح كافة ومعاملتهم معاملة عادلة . يجب عليهم وضع الأهداف ومراقبة الأداء وضمان الشفافية في ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة والإفصاح ونزاهة حسابات الشركة والإشراف على حسن ممارسة الحوكمة في الشركة وممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة من أجل إنجاح عملية التحكم المؤسسي ومن ثم تحقيق أهداف الشركة.
- الهيكل التنظيمي: الذي يعد إعداده جزءًا من مسؤولية مجلس الإدارة ويتضمن عملية التسلسل الهرمي للسلطة لغرض تحديد الواجبات وتوزيع المسؤوليات وخطوط تفويض السلطات من أجل بلوغ النتائج المرجوة .و يتوقف ذلك على مدى مساهمة الأطراف الممثلة في الشركة في تحقيق أهدافها كما يؤدي الهيكل التنظيمي إلى التوجيه وهو وظيفة إدارية تهدف إلى فهم أساس طبيعة السلوك الإنساني وقيادته لغرض تحقيق أهداف الشركة
- النظام المحاسبي والمالي:وهي الأداة التي توفر ما يحتاج إليه مستخدمو البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات لأن النظام المحاسبي يشكل القاعدة الأساسية للمعلومات كونه يقوم بتلخيص وتجميع المعلومات لمتخذي القرارات الإستراتيجية والتشغيلية بكفاءة . وأخيرًا فان هذه النظم تؤثر في عملية التحكم المؤسسي إذ كلما كانت فعالة وكفؤة أسهمت بصورة إ إيجابية في عملية التحكم.

[1] جلاب محمد,معين أمين سيد, 'حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية'مرجع سبق ذكره,ص ص 70 72.

[2] مها محمود رمزي ريحاوي,'شركات المساهمة ما بين الحوكمة و القوانين والتعليمات',مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية, المجلد24,العدد الأول,2008,ص ص 100 101.

- قيم الشركة :وهي التي تتعلق بالسلوك الأخلاقي للشركة وبمستويات عالية من القيم القائمة على الأخلاق المهنية من نزاهة وموضوعية وأمانة في تنفيذ عمليات الشركة.فنجد اليوم في بعض الشركات في العالم مديرا لسمعة الشركة لدراسة مدى مقابلة مبيعات الشركة أو خدماتها لتوقعات العملاء ومعرفة نظرة العملاء إلى الشركة وإلى الموجودات الإنسانية فيها من مهارات وخبرات. وهناك من يضيف أبعاد أخرى كنظم الاتصال وغيرها.

- **المحددات الخارجية:** وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن حسن إدارة الشركة،وتقليل التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص وتشمل المحددات الخارجية ما يأتي[1]:

- البيئةالاقتصاديةوالاجتماعيةوالقانونيةوالمناخالعاملللاستثمار :والتيتتعلقبطبيعةالنظام الاقتصاديوالاجتماعيوالقانونيالسائد(كالقوانين المنظمةلسوقالعمل: كقانونالشركات ،وسوقالمال،وتنظيمالمنافسة،ومنعالممارساتالاحتكاريةوالإفلاس) (كفاءةالقطاعالمالي–البنوك _ وسوقالمالوهيئةسوقالمالوالبورصةورقابتهاالفعالة علىالشركات)وأثرذلكفيعمليةالحوكمةفيالشركات.
- الالتزامبالمعاييرالدوليةالمحاسبيةوالتدقيقيةوالجودة :

وتتعلقفيالتقيدبمعاييرموحدةتكونملزمةالتطبيق،لتعزيزخاصيةالمقارنةبينالبياناتوالمعلوماتالماليةعلىالمستوىالعالمي،وو ضعآليةللتقيدبها،وتوحيدالمعالجاتالتيتستخدملقياسالأحداثالماليةوتوصيلالنتائجلمستخدميالمعلومات،منأجل ملائمةوتعزيزعمليةالتحكمالمؤسسي.

•مصادرالتمويل :

هناكأهميةكبيرةللحوكمةبالنسبةللمستثمرين(مصادرالتمويل)فيالأسواقالماليةلأنمصدرتمويلهمسيتحققإذاكانتعمليةالحوكمة فعالة

.لذلكفلابدمنالأخذبالحسبانتوقعاتالمساهمينبخصوصالنموفيقيمةالأسهم،معضرورةالالتزامبحقوقومصالحالأطرافالأخرىالم ستخدمةللبياناتالمالية.

•طبيعةالسوق :

منالمؤكدأنالسوقيتركتأثيراتهالداخليةوالخارجيةعلىالشركةمنحيثقدرتهاعلىأداءمهامهاونجاحهافيإدارةمخاطرالسوق،ومراقبةالنتا ئج،كونهاتعدعاملاحاسمًافيوضعسياساتواستراتيجياتالعملوالمتابعةبمايحققأهدافعمليةالحوكمة.

الشكل رقم(1–3):محددات حوكمة الشركات

[1] مها محمود رمزي ريحاوي,'شركات ين والتعليمات',مر

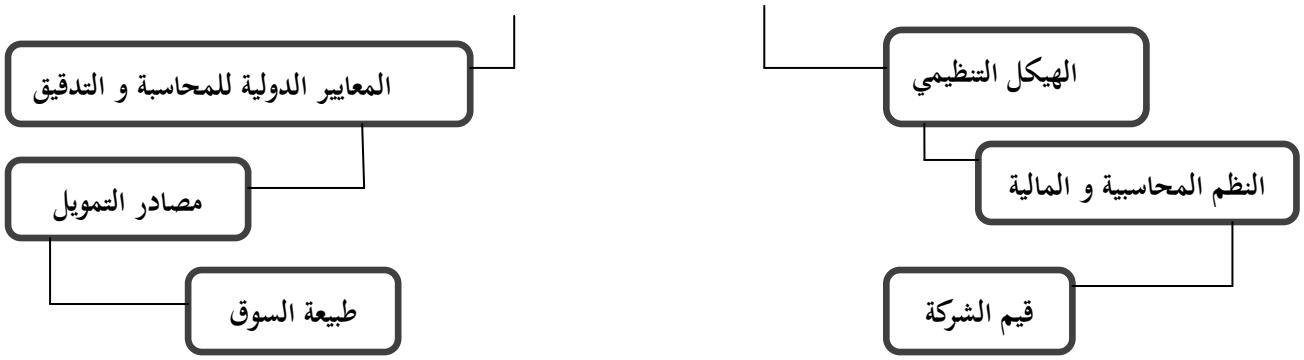

المصدر: مها محمود رمزي ريحاوي,'شركات المساهمة ما بين الحوكمة و القوانين والتعليمات',مرجع سبق ذكره,ص102

المطلب الثالث:الأطراف المعنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر و تؤثر في تطبيق السليم لقواعد حوكمةالشركات,وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح و الفشل في تطبيق هذه القواعد,والأطراف هي:[1]

1-المساهمون:هم من يقومون بتقديم رأس مال الشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم و تعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم و يملكون الحق في

اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم,وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقلص رغبة المساهمين في زيادة نشاط الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة,ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا إدارة الشركة ضمن القوانين و السياسات المطلوبة.

2-مجلس الإدارة:بصفتهم من يقومون باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة,وبرسم السياسات العامة و كيفية المحافظة على حقوق المساهمين,بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم,وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحكومة,أن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم و هما:

[1] زرزارالعياشي,مداخلة تحت عنوان'أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير',جامعة العربي بن مهيدي,أم البواقي,يومي 7- 8 ديسمبر2010,ص9.

- واجب العناية اللازمة :ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظا وحذرا وأن يبذل الجهد و الحرص و العناية اللازمة في اتخاذ القرار,وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة و أن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة و التعليمات الموضوعة.
- واجب الإخلاص في العمل:ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين و المعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب و المكافآت و غير ذلك.

3**–الإدارة:**تعتبر الإدارة هي الجهة المسؤولة في الشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة,كما أن الإدارة تكون مسؤولة من تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافةإلى مسؤولياتها تجاه الإفصاح و الشفافية في المعلومات التي تنشرها المساهمين,والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة و بقية الأطراف المتعاملة مع الشركة,لذا يجب الحرص على اختيار أفرادالإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين و المجلس.

4**–أصحاب المصالح:**وهو مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين و الموردين و العمال و الموظفين,وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة و مختلفة في بعض الأحيان و يتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بين هذه الأطراف و هذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة في الشركة,فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات,وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة و المساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة, فالعملاء هم الطرف الثاني الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة,و المورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى,أما الممولين وجميع الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للشركة,فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للشركة ائتمانية للشركة,فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهى الحرص و الدقة,فالمعلومات المضللة للممولين قد تقطع خططا التمويل مما يؤثر سلبا على التخطيط المستقبلي للشركة[1].

الشكل(1–4):الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

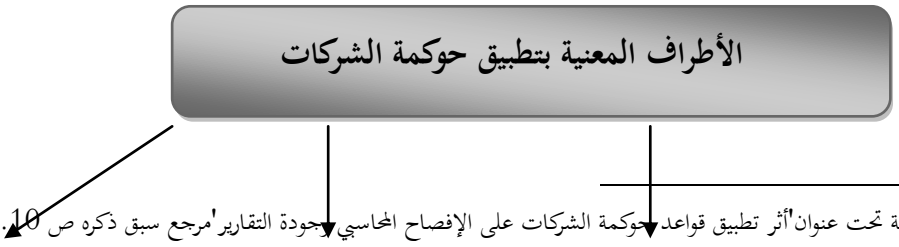

[1] أ.زرزار العياشي,مداخلة تحت عنوان'أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير'مرجع سبق ذكره ص 10.

المساهمين	مجلسالإدارة	الإدارة	أصحاب المصالح
حيثأنهميقدمونرأسا لمالمقابلالحصولعلى الأرباحوزيادةقيمة الشركة.	يمثلالمصالحالأساسية للمساهمينوبعض الأطرافالأخرىأحيانا، ومجلسالإدارةيقوم باختيارالإدارةوتقديم التوجيهاتالعامة للمدريينويشرفعلى أداءالشركة.	هيالمسئولةعنتعظيم أرباحالشركةوقيمة الأسهملصالحالمساهمين.	خاصةالمقرضينحيثأن مصلحتهمتتركزفيتعظيم احتمالاتردالقروض، وهناكأطرافمعنية أخربهامةتتضمن الموظفينوالموردين والمواطنينبصفةعامة.

المصدر: أمينالسيداحمدلطفي،المراجعةالدوليةوعولمةأسواقرأسالمال،الدارالجامعية،الإسكندرية، 2005 ،ص69

الشكل(1-5):إطار كامل لحوكمة الشركات

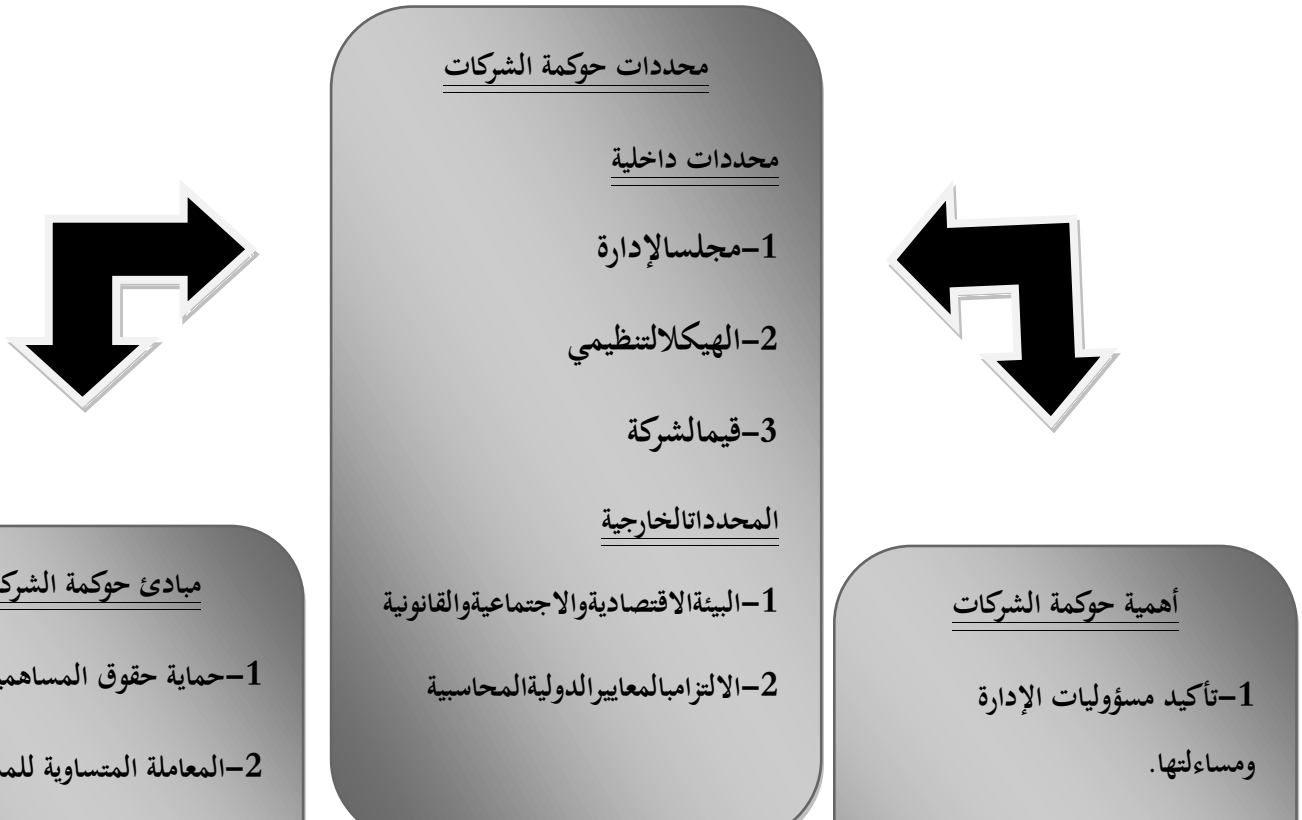

حوكمة الشركات

خلاصة الفصل:

هناكإجماعفيالرأيبينمعديالسياسياتوقادةرجالالأعمالوعموماالجمهورعلىأنحوكمةالشركات أداةضروريةلتحسينأداءالشركاتوتطويرالديمقراطيةالتيتتبنىسياسةالسوقبشكلعام،ومنثمفالمزايا المتوقعةلتطبيقالحوكمةفيالأسواقالناشئةضخمةللغاية .

فإقامةأسواقموثوقبهاهامؤسساتسليمةوتطبقمبادئالحوكمةعلىكلأنواعالأعماليؤديإلىازدهارالتجارةوالاستثماراتوالريادةفيا لأعمال،ذلكأنحوكمةالشركاتتعملكنظاممتكاملىيتطلبقاعدةمؤسسيةقوية(سيادةالقانون،ومؤسساتالسوق،وحقوقالملكية)، وممارساتسليمةداخلالشركات،وعواملخارجيةصحيحةمثلضغوطالسوقوالإشرافالتنظيميالمناسب .

فهذهالإصلاحاتفينظامالحوكمةمهمةللغايةبالنسبةللمتخصصينفيحوكمةالشركاتوفالقطاعالخاصعلىحدسواء،إذتساعدهم علىإعدادالاستراتيجياتالتيتؤديإلىتحسينأداءالأعمالوممارسةالديمقراطية.

الخـاتمة العامة

تدور إشكالية الموضوع حول معرفة أثر حوكمة الشركات في جودة القوائم المالية، حيث تتناول الدراسة العلاقة المتداخلة والمتبادلة ذات التأثير المباشر بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية،حيث تتأثر المعلومات المحاسبية ايجابيا بقواعد وآليات الحوكمة.

وجاءت هذه الدراسة في فصلين مستعرضين في **الفصل الأول: ماهية حوكمة الشركات،** حيث عزت العديد من الدراسات تلك الانهيارات والأزمات التي شهدتها كبريات الشركات العالمية إلى ضعف هياكل الحوكمة أو عدم ممارستها في تلك الشركات ، ونظراً للتزايد المستمر في الاهتمام بهذا المفهوم، فقد حرص عدد من المؤسسات الدولية على تناوله بالدراسة والتحليل وتقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات من جوانبها المتعددة، والذي سيكون له آثاره الإيجابية في المؤسسات نفسها وأسواق المال المدرجة فيها وعلى الاقتصاد بشكل عام ، حيث يزيد تطبيق الحوكمة ثقة جميع الأطراف المعنية بالاقتصاد، كما يؤدي إلى تعميق دور أسواق المال ورفع قدرتها على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار.

وفي **الفصل الثاني**: فقد تناولنا فيه **حوكمة الشركات ودورها في جودة القوائم المالية،** حيث بينا أن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، على أنه يعتبر أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية.

نتائج اختبار الفرضيات:

فيما يخص **الفرضية الأولى** والتي ترى أن : حوكمة الشركات تعمل على الحد من مظاهر الفساد المالي و الإداري، فقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن إتباع المبادئ السليمة للحوكمة يؤدي إلى توفير الاحتياطات اللازمة ضد الفساد المالي والإداري، ويساهم في تشجيع وترسيخ الشفافية في الحياة الاقتصادية ، حيث يساعد المدققون الخارجيون الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين عمليات المؤسسة ، وبالتالي التقليل من مخاطر الفساد المالي والإداري.

أما **الفرضية الثانية** والتي تنص على أن: من أهم أسباب انهيار المؤسسات العالمية هو عدم تطبيق قواعد الحوكمة، فقد اثبت الكثير من الدراسات أن من أهم أسباب تلك الانهيارات والأزمات التي عرفتها هده المؤسسات تتجسد أساسا في عدم تقيدها بنظام الحوكمة ،وماينجم عن تطبيقه من تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية ودرء حدوث الانهيارات ، حيث تساعد الحوكمة في تجنب المشاكل المحاسبية

والمالية، وتعزيز ودعم استقرار أنشطة الشركات العاملة بالاقتصاد، وكذلك تجنب حدوث انهيارات الأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

أما **الفرضية الثالثة** والتي ترى: أن حوكمة الشركات تؤدي إلى زيادة الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات،فمن أهم دوافع تطبيق قواعد الحوكمة بالنسبة للشركات والأسواق المالية هو اعادة ثقة المتعاملين من مستثمرين ومساهمين وإدارة الشركات في تلك الأسواق تجنبا لتعرضها الى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وقلة الشفافية وعدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وقلة الشفافية وعدم مساءلة في التقارير المالية،لذلك فان الدقة والموضوعية في التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة والجمعيات المهنية المتخصصة لها الأثر البالغ في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وزيادة الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات.

ولقد توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى النتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

- ❖ تحظى الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة بزيادة ثقة المستثمرين.
- ❖ حوكمة الشركات تعمل على الحد من مظاهر الفساد المالي و الإداري.
- ❖ حوكمة الشركات تؤدي إلى زيادة الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية.
- ❖ يعمل نظام حوكمة الشركات على تحقيق جودة القوائم المالية.

التوصيات:

- ❖ العمل على تعزيز و ترسيخ نظام الحوكمة لما له من دور في جذب الاستثمارات وتسهيل تدفقها.
- ❖ توعية المؤسسات بأهمية نظام حوكمة الشركات.
- ❖ إعداد الندوات والمؤتمرات العلمية التي تدعم وتساهم في نشر ثقافة الحوكمة .

آفاق الموضوع:

تناولت الدراسة – **أثر حوكمة الشركات في جودة القوائم المالية**– وهذه الدراسة لا تخلو من النقائص ونظرًا لاتساع الموضوع من جهة وتواضع معالجة الموضوع من جهة أخرى، فيمكن التوسع في دراسة بعض جزئياته فمثلا يمكن اعتماد المواضيع التالية:

1. دور حوكمة الشركات في الحد من مظاهر الفساد المالي والاداري.
2. دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات.

3. تجارب حوكمة الشركات في العالم.

المقدمــة العامة

لقد حظي مفهوم الحوكمة باهتمام بالغ خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين وخاصة مع انفجار الأزمة الآسيوية عام 1997 وما رافقها من فضائح مالية أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمصارف الكبرى على مستوى العالم، وليتزايد تداوله وبشكل واسع مع مطلع القرن الحالي وتعرض الكثير من الشركات العالمية لانهيارات و أزمات مالية خانقة كتلك التي عرفتها كبريات الشركات في الولايات المتحدة الامريكية مثل شركة:Enron و worldcom، وذلك نتيجة التلاعبات والإخفاقات والفضائح المالية والمحاسبية

التي أطالت القوائم المالية لهذه الشركات ،فكل هذه الاحداث جعلت مفهوم الحوكمة على رأس اهتمامات منظمات الأعمال والمنظمات الدولية والجهات الرسمية من اجل وضع آلية عملية لتطبيق هذا المفهوم في المصارف والشركات لتفادي الأزمات المالية،ولاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية ممثلين في كافة الأطراف أصحاب المصالح خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية في مدى دقة وسلامة المعلومات المفصح عنها من جانب إدارة الوحدة الاقتصادية من خلال القوائم والتقارير المالية المنشورة،وبالتالي جودة تلك التقارير المعتمدة من مراقبي الحسابات المعينين من قبل الجمعية العامة للشركة.

و في هذا الاطار يمكن لنظام حوكمة الشركات أن يلعب دورا فعالا في مجال الإصلاح المالي و الإداري للشركات،وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية،من خلال الالتزام بتطبيق مبادئها،ومن ناحية أخرى فان المعلومات المحاسبية والمتمثلة في القوائم المالية التي تقدم لمجلس الإدارة ولجان المراجعة يمكن أن تكشف الكثير من الانحرافات التي قد تتسبب في تدهور الشركة.

وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية الموضوع في السؤال الجوهري التالي:كيف تأثر **حوكمة الشركات في جودة القوائم المالية؟**

ومن أجل الإحاطة والإلمام بحيثيات هذا الإشكال نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا يعني نظام حوكمة الشركات ؟
- ماهو شكل ومحتوى القوائم المالية؟
- هل هناك علاقة بين تطبيق نظام حوكمة الشركات وجودة القوائم المالية ؟

فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية المطروحة آنفا سوف نعتمد الفرضيات التالية:

- تعمل حوكمة الشركات على الحد من مظاهر الفساد المالي و الإداري.
- من أهم أسباب انهيار المؤسسات العالمية هو عدم تطبيق قواعد الحوكمة.
- إن حوكمة الشركات تؤدي إلى زيادة الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات.

أهداف البحث:

نهدف من وراء دراستنا هذه إلى معرفة مدى مساهمة نظام حوكمة الشركات في جودة القوائم المالية، حيث تزداد أهمية الحوكمة في إدارة الشركات من اجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة، وذلك بغرض حماية مستخدمي القوائم المالية، وخاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية.

دوافع وأهمية البحث:

إن اختيارنا هذا الموضوع- أثر حوكمة الشركات في جودة القوائم المالية - ينبع من اهتمامنا بنظام حوكمة الشركات ، وتبرز الأهمية العلمية لهذا الموضوع في الوقت الحاضر في المكانة التي أصبح يحتلها ويحظى بها نظام حوكمة الشركات.

منهج البحث:

حاولنا أن نسلك في هذا البحث أسلوب البحث العلمي من أجل الوصول إلى الإجابة على الإشكالية الأساسية التي يطرحها الموضوع، واعتمدنا لهذا السبيل أسلوب الوصف والتحليل، حيث قمنا بالمزج بين المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال جمع المعلومات وتنظيمها وتحليلها واستخلاص مختلف النتائج.

خطة وهيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، فقد جاءت الدراسة في فصلين مع مقدمة وخاتمة، وهذه الفصول هي:

الفصل الأول:حيث تعرضنا فيه الى ماهية حوكمة الشركات ،وذلك من خلال إبراز مختلف التعاريف التي قدمت في هذا المجال ،إضافة إلى تطور المصطلح وخصائصه،وكذلك آليات و قواعد تطبيق حوكمة الشركات

الفصل الثاني: وتطرقنا فيه الى حوكمة الشركات ودورها في جودة القوائم المالية،وذلك من خلال عرض محتوى وشكل القوائم المالية،والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها ومستخدموا القوائم المالية ،لنخلص أخيرا الى مدى تأثير حوكمة الشركات في جودة القوائم المالية .

ونشير في الأخير إلى أن كل فصل سيكون مسبوقا بتمهيد ومختومًا بخلاصة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى:

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبى الكريم بن معمر أحسن أدامه الله لي.....الى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة مليكة... الى من شاركتني بطن أمي...مقعد دراستي...فرحي وحزني...نجاحي وخاتمة بحثي ...توأم حياتي... يمينة.

الى كل الخوة والأخوات :

راضية..رتيبة.أمين..أمال..أرزقي..ايناس.

الى كل الصديقات:

الصابرية...أمينة...سامية.

الى كل الطلبة بجامعة عبد الحميد ابن باديس

تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

خاصة دفعة 2014-2015.

بمستغانم

من بن معمر يمينة

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	خصائص حوكمة الشركات	
(1-2)	مبادئ حوكمة الشركات	
(1-3)	محددات حوكمة الشركات	
(1-4)	الأطراف المعينة بتطبيق حوكمة الشركات	
(1-5)	ايطار كامل لحوكمة الشركات	
(2-1)	حسابات النتائج حسب الوظائف والطبيعة	
(2-2)	التدفقات الداخلة والخارجة مصنعة عل أساس الأنشطة	
(2-3)	المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على التقارير والقوائم المالية	
(2-4)	العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة القوائم المالية	

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(2-1)	منتوجات وأعباء حسابات النتائج	
(2-2)	المنتوجات والأعباء العملياتية	
(2-3)	المنتوجات والأعباء المالية	
(2-4)	الانتقال من اللأعباء حسب الطبيعة إلى الأعباء حسب الوظائف	
(2-5)	المعلومات الموجودة في الملاحق	